

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice Deanship for post-graduation and
scientific research and External Relations

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية

Date: بتاريخ: 2024

Reference: 2024/... رقم القيد: 79

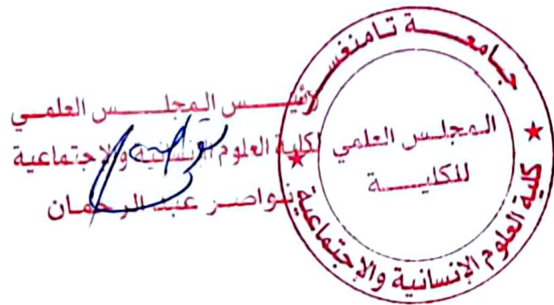
شهادة اعتماد مطبوعة بيداغوجية

بناء على محضر اجتماع المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية دورة استثنائية المنعقد يوم 13 ديسمبر 2023، تمت الموافقة والمصادقة لاعتماد المطبوعة البيداغوجية المقدمة من طرف الدكتور: "بن بيه طارق" (محاضراً) بقسم علم الاجتماع والديموغرافيا والموسومة بعنوان: "محاضرات في مقياس مدخل إلى الديمغرافيا" في مقياس: مدخل إلى الديمغرافيا مطبوعة دروس للسنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم اجتماعية. وهذا بناء على التقارير الإيجابية المقدمة من طرف الأستاذين الخبيرين المعينين من طرف المجلس العلمي لكلية والمنعقد بتاريخ 13-12-2023 بالقاعة B4 وهما:

- أ.د/ بلعجال فوزية: أستاذ التعليم العالي - جامعة سيدي بلعباس
- أ.د/ ساقني عبد الجليل أستاذ التعليم العالي - جامعة تامنغاست

رئيس المجلس العلمي

نائب العميد لما بعد التدرج والبحث لما بعد التدرج والبحث العلمي



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تامنغست

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا



محاضرات في مقياس مدخل إلى الديمغرافيا

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اجتماعية

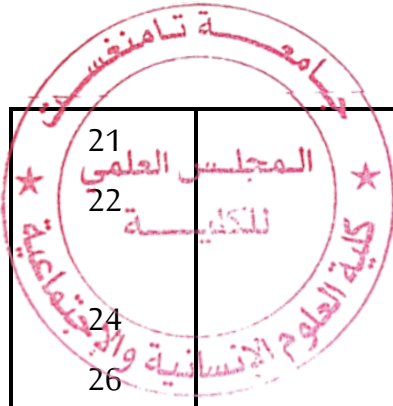
من إعداد:

د. طارق بن بيه أستاذ محاضراً

2023/2022

فهرس المحتوى

الصفحة	المجلس العلمي	ماهية الديمغرافيا	المحور الأول	
05	المجلس العلمي	أصل وتعريف الديمغرافيا	علم	المحاضرة الأولى
07	المجلس العلمي	موضوع الديمغرافيا	الديمغرافيا	
07	المجلس العلمي	منهج البحث في الديمغرافيا		
08	المجلس العلمي	علم السكان الاقصادي	علاقة	
09	المجلس العلمي	علم السكان التاريخي	الديمغرافيا	المحاضرة الثانية
10	المجلس العلمي	علم السكان الرياضي	بالعلوم	
10	المجلس العلمي	علم السكان الاجتماعي	الأخرى	
		الفكر السكاني والنظريات السكانية	المحور الثاني	
12	المجلس العلمي	كونفوشيوس	الفكر	
13	المجلس العلمي	أفلاطون	السكاني	المحاضرة الثالثة
14	المجلس العلمي	أرسطو	القديم	
16	المجلس العلمي	ابن خلدون		
17	المجلس العلمي	مالتوس Maltus		
19	المجلس العلمي	دبلداي Doublday	النظرية	المحاضرة الرابعة
19	المجلس العلمي	سبنسر Spencer	البيولوجية	
20	المجلس العلمي	سادلر Sadler		



21	كورادو جيني Corado Gini	النظرية الاجتماعية الثقافية	المحاضرة الخامسة
22	كنجزلي ديفيز K. Davis		
24	كار سوندرز		
26	نظرية انخفاض الوفيات		
26	نظرية الوضع الاجتماعي		
27	نظرية الكلفة في الخصوبة		
27	نظرية التحول الديمغرافي	النظرية الاقتصادية	المحاضرة السادسة
28	نظرية تدفق الثروة: Caldwell		
30	كارل ماركس		
31	ريابوشكين		
مصادر جمع البيانات في الديمغرافيا		المحور الثالث	
32	نشأة وتعريف التعداد	التعداد	المحاضرة السابعة
34	خصائص التعداد		
35	أهداف وصعوبات التعداد		
36	التعداد في الجزائر		
41	تعريف وأهمية التسجيل الحيوي	الاحصاءات	المحاضرة الثامنة
42	صعوبات التسجيل الحيوي	الحيوية	
43	التسجيل الحيوي في الجزائر		
46	سجل السكان	مصادر	المحاضرة
47	التحقيقات الميدانية	أخرى	التاسعة

المحور الرابع		الظواهر الديمغرافية
49	المجلس العلمي	تعريف الخصوبة
49	للكنيسة	العوامل المؤثرة على الخصوبة
50	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية	مقاييس حساب الخصوبة
52		تعريف الوفيات
52		أسباب الوفيات
53		مقاييس حساب الوفيات
58		تعريف الهجرة
62		معايير التصنيف
65		النظريات المفسرة للهجرة
74		مقاييس تقدير الهجرة
المحور الخامس		حجم وتركيب السكان
76		نمو السكان
82		التركيب العمري والنوعي
84		تركيب السكان حسب الحالة التعليمية والزواجية
85		عوامل التوزيع السكاني
103-93		الاتجاهات الديمغرافية المعاصرة
		المحاضرة الرابعة عشر

توصيف:



تمثل مادة مدخل إلى الديمغرافيا مقدمة أولية عن علم الديمغرافيا بوصفه علما مستقلا له موضوعه ومنهجه من خلال تقديم عرض للمفاهيم الأساسية في الديمغرافيا، وعلاقة الديمغرافيا ببقية العلوم، مروراً بالتعرف على أهم الأفكار والنظريات السكانية، ثم التعرف على أهم مصادر البيانات في الديمغرافيا، يلي ذلك شرح مبسط لبنية وتركيب السكان، وكذا التطرق إلى الظواهر الديمغرافية من خصوبة، وفيات وهجرة من خلال سرد للتعريفات ذات الصلة وكذا أهم المقاييس المستخدمة لقياس هذه الظواهر.

وننوه إلى أن المعطيات الواردة هي معطيات الديوان الوطني للإحصائيات أو من إعداد الباحث من خلال استغلال نتائج التعدادات في الجزائر.

كما ننوه أن المراجع المعتمدة لتدريس المقياس هي:

● رولان بريسا، معجم علم السكان، ترجمة: مصطفى خلف عبد الجواد، 2008، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

● منير عبد الله كرادشة 2009، علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن

● عميرة جويذة 2017، إحصاءات السكان في الجزائر، دار عالم الأفكار.

● معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

المحور الأول: ماهية الديمغرافيا



المحاضرة الأولى: علم الديمغرافيا

تمهيد:

تلعب المفاهيم دورا هاما في تطور أي علم، حيث أنها لم توجد فقط لتسمية ووصف هذا العلم؛ لكنها تحدد على وجه الخصوص أهم الأسئلة وتوجه الأبحاث لحل المشاكل المحددة. ومن هذا المنطلق قد توجد صعوبات أو حوادث تستدعي اختراع مفاهيم جديدة وبالتالي يتم محو القديم منها. (Pressat Roland, 1980 p849.)

تعريف الديمغرافيا:

ذات أصل إغريقي، مقسم إلى قسمين وتعني: وصف Graphos والسكان Demos. ويعرفها معجم علم السكان بأنها "دراسة المجتمعات الانسانية من زاوية التغيرات الناجمة عن تفاعل المواليد والوفيات والهجرة". ومصطلح الديمغرافيا صاغه عالم الاحصاء البلجيكي Achille Guillard عام 1855، حيث يعرفها بأنها "تمثل التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيائية والحضارية والفكرية والأخلاقية".

كما تعرف على أنها: "احد العلوم الاجتماعية الحديثة التي يشمل ميدانها البحث في التغيرات التي تطرأ على السكان عاما بعد آخر من حيث عددهم ومعدل نموهم، توزيعهم في مختلف فئات



العمر والجنس والحالة الزوجية، التعليمية وكثافتهم في مختلف أجزاء الدولة وتوزيعهم الداخلية والخارجية والتنبؤ بمستقبل عددهم وتوزيعهم في الفئات المختلفة".

وهناك تفرقة غير قاطعة بين علم السكان النظري pure أو الشكلي formal والدراسات السكانية population studies أو الديمغرافيا الاجتماعية (علم السكان الاجتماعي) social demography.

حيث يهتم علم السكان النظري أساسا بجمع البيانات وتحليلها، في حين تتسم الدراسات السكانية بإطار مرجعي أشمل مستمد من العلوم ذات الصلة بقضايا السكان. (رولان بريسا،

ترجمة مصطفى عبد الجواد، 2007، ص 119)

ويعد جون غرونث John Graunt العالم الانجليزي، أول من قام بتحليل ديمغرافي فعلي من خلال دراسة التي نشرها في كتابه "ملاحظات طبيعية وسياسية حول قوائم الوفيات" الذي حدد فيه أسباب الوفيات بمدينة لندن، وقام بتقدير عدد سكان هذه المدينة بأدوات إحصائية حديثة، وقد ثمن عمله من طرف الجمعية الملكية البريطانية عام 1664. ويعتبر "أب الديمغرافيا".

ومن بين العلماء الذين أسهموا في تطوير الدراسات السكانية، W.Pitty الذي كان لمؤلفه "الحساب السياسي" سنة 1690 دور كبير في ترسيخ هذا العلم، وذلك من خلال تأكيده على أهمية المقاييس الاحصائية في ايجاد الحلول لمشاكل الاقتصاد، وتوجيه سياسات الحكومات التنموية ووضع سيناريوهات مستقبلية.

كما يعد Johann Susmilche الأب الثاني للديمغرافيا، حيث ألف أول بحث شامل عن السكان في مؤلفه "النظام الإلهي" حيث استعمل الاحصائيات بشكل واسع، كما درس نمط تغير التركيب النوعي مع تقدم العمر وغيرها.



موضوع الديمغرافيا: يشمل علم السكان ثلاث مجالات أساسية؛ هي:

- 1- حجم السكان وتركيبهم: ويعبر عن الوضع السكاني في زمن محدد؛ من خلال تصنيفات متعددة تشمل العمر، النوع، الحالة الزوجية، والتحصيل الدراسي، التوزيع المكاني... الخ.
- 2- العمليات المختلفة التي تؤثر تأثيرا مباشرا في هذا التركيب من خصوبة، وفيات، زواجية وهجرة وغيرها.

3- العلاقات بين هذه العناصر الثابتة والمتغيرة وكذا البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث فيها هذه العلاقات.

منهج البحث في الديمغرافيا: ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- 1- جمع البيانات من خلال تعداد أو تسجيل حيوي أو مسح متخصصة، وقد يتجاوز جمع البيانات دراسة الاتجاهات والمعتقدات.

2- التحليل الديمغرافي: ويتضمن أساليب لتحويل البيانات الخام إلى مقاييس أكثر دقة.

- 3- تفسير البيانات في سياق علم الاحصاء الاجتماعي انطلاقا من العلوم ذات الصلة كالإقتصاد، التاريخ، علم الاجتماع، علم النفس، البيولوجيا..



المحاضرة الثانية: علاقة الديمغرافيا بالعلوم الأخرى

نظرا لتشعب الموضوعات وأساليب البحث في علم السكان فإنه يعد مجموعة من العلوم الفرعية

ومنها:

علم السكان التاريخي:

هو تطبيق أساليب التحليل السكاني على مصادر البيانات التاريخية في محاولة لتحسين فهمنا لتاريخ سكان مجتمع ما من جهة، ولتسليط الضوء على الأنماط السكانية المعاصرة من جهة ثانية. فكل فرع رئيسي من فروع علم السكان له ما يقابله في علم السكان التاريخي؛ فالخصوبة والوفيات والزواجية والهجرة وتأثيراتها المشتركة على التركيب العمري والبناء الأسري يتم تحليلها في المجتمعات التاريخية. ومن ملامح علم السكان التاريخي تميز مصادر بياناته. ومع أن كثيرا من الأعمال التي تتعلق بأواخر القرن 19 وما بعده في أوروبا وأمريكا الشمالية اعتمدت على الإحصاءات الحيوية المعاصرة وبيانات التعداد، فإن الدراسات المبكرة اعتمدت على المصادر غير الديمغرافية.

علم السكان الاقتصادي:

هو فرع من فروع البحث الديمغرافي يختص بدراسة العلاقة بين السكان والاقتصاد، ويتنوع مجال المواضيع التي يغطيها كما تتعدد أساليب التحليل التي يستخدمها لتشمل كل جوانب التغير السكاني. وهناك اعتراف بالعلاقات ذات الطابع التعميمي بين التنظيم الاقتصادي للمجتمع وخصائصه السكانية الاجمالية منذ أيام Maltus على الأقل، وكذا اهتمام النظرية السكانية المتكرر بموضوع الحجم الأمثل للسكان أو المعدل الأمثل للنمو السكاني لأي بيئة اقتصادية. وفي

هذا السياق اهتمت البحوث الحديثة في أوروبا عن مرحلة ما قبل الصناعة بالربط بين المتغير الاقتصادي والسكاني من خلال مفهوم نسق الاتزان Homeostatic regime ويشير إلى وجود نسق من العلاقات بين خصائص الخصوبة والوفيات والزواجية لمجتمع محلي ما وأوضاعه الاجتماعية-الاقتصادية؛ بما يعني أن أي تغير بعيد عن الوضع الابتدائي للتوازن يحدث تغيرات في جوانب أخرى من النسق ليعود إلى حالته الأصلية. (رولان بريس، ترجمة مصطفى عبد الجواد، 2007، ص134)

مثال على ذلك؛ حدوث زيادة طارئة في السكان -لأي سبب كان- في مجتمع محلي زراعي يعتمد على نظام للميراث غير قابل للتجزئة، وسوف يترتب على ذلك ارتفاع نسبة صغار السن غير المتزوجين أو نسبة المتزوجين في سن متأخرة، وبالتالي سوف يتجه معدل النمو إلى الانخفاض أو يصبح سالبا. وعلى نحو متكافئ يؤدي الانخفاض في السكان إلى ارتفاع الخصوبة من خلال الزواج المبكر أو شيوع الزواج. وقد تنتج تأثيرات مشابهة ناتجة عن الارتباط بين النمو السكاني واتجاهات الدخل الحقيقي وفرص الزواج.

وفي العالم الثالث؛ يسود الجدل حول العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية خاصة في مداخل الاقتصاد الجزئي التي تهتم أساسا بانخفاض الخصوبة. أما في الدول المتقدمة؛ فينصب الاهتمام حديثا إلى التعمر Ageing ونتائج الاقتصادية، حيث أن الزيادة المضطربة في نسبة إجمالي الدخل الذي ينفق على التقاعد والرعاية الصحية تعد أمرا حتميا في أغلب الدول، وما ينجر عن ذلك من تغيرات في نسبة الادخار ونمط الاستهلاك، ومع هذا يوجد نقص كبير في البيانات الدقيقة عن كثير من الآثار الاقتصادية الجزئية الناتجة عن التعمر، خاصة الآثار



المتصلة بالانتاجية ودورة الحياة، إضافة إلى عدم الوضوح التام على دلالات التغير في نسبة الاعالة. وقد شاع استخدام النماذج الاقتصادية في تحليل مكونات التغير السكاني، فقد أدى تضاؤل أهمية العوامل الاقتصادية في تحديد الوفيات بعلماء السكان إلى تطبيق علم الاقتصاد على الخصوبة والهجرة بوجه خاص.

علم السكان الاجتماعي:

فرع من فروع علم السكان يختص بدراسة التفاعل بين السكان والحياة العامة في المجتمع. ونظرا لتداخل علوم متعددة في هذا المجال، فإن الديمغرافيا الاجتماعية تضع الأبعاد السكانية في سياقها الصحيح بوصفها أسبابا ونتائج للعمليات الاجتماعية المختلفة. ومن بين العمليات الديمغرافية تعمر السكان وارتفاع الأجل المتوقع، الوفيات التفاضلية، الخصوبة التفاضلية، وهذه العمليات تمثل بؤرة القضايا الاجتماعية، وتعد دراسة السياق العام الذي تظهر فيه (نمط التنظيم الاجتماعي، نسق القيم، البيئة الطبيعية) ضرورة بما يؤدي إلى تشكيل رؤى حول تواترها. ويستفيد هذا الترابط بين العمليات الديمغرافية من جهة والعمليات الاجتماعية من جهة أخرى؛ من دمج المتغيرات الاجتماعية والمقاييس الكمية الدقيقة في الديمغرافيا.

علم السكان الرياضي:

يهتم بالتعبير عن مقاييس التحليل الديمغرافي والعلاقات بينها في صيغ رياضية. حيث تتيح هذه الصيغ مزيدا من الدقة في التفسير والنتائج. ويستخدم مصطلح "علم السكان الرياضي الأول" Keyfitz 1982 لوصف أعمال جون جرونوت وغيره في القرن السابع عشر، كما يستخدم بصفة خاصة لوصف أعمال Euler الذي أصبح رائد علم السكان الرياضي المعاصر بفضل ابتكاره

القواعد الأساسية لنظرية المجتمع المستقر stable population. (رولان بيريسا، ترجمة مصطفى

عبد الجواد، 2007، ص 226)



المحور الثاني: الفكر السكاني والنظريات السكانية

المحاضرة الثالثة: الفكر السكاني القديم

قبل التطرق إلى مختلف الأفكار والنظريات السكانية وجب التفرقة بينهما، حيث يشير مفهوم الفكر السكاني إلى مجمل الآراء ووجهات النظر التي تناولت الظواهر السكانية بالتحليل والتفسير إلا أنها لم ترتق إلى كونها نظرية.

1- الصين القديمة: ارتكزت على فكرة التناسب بين السكان والموارد أو بمعنى تصور علاقة مثالية نموذجية بين الأرض ومواردها وبين السكان، حيث أن الانحراف عن هذه العلاقة يؤدي في نهاية الأمر إلى تدهور الاقتصاد. ويعتبر حكماء الصين أول من أشار إلى فكرة الحد الأمثل للسكان، وعلى رأسهم "كونفوشيوس" (الشمري، 2012، ص 26) إذ يعد أحد أهم علماء الصين، حتى أنه عرف بـ "حكيم الصين العظيم"، وقد ظهرت اهتماماته السكانية؛ خاصة تلك المتصلة بعلاقة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، حيث يرى في هذا الصدد أن هناك عوامل مؤثرة في العمليات السكانية من قبيل نقص الغذاء والحرب، الزواج المبكر والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج. ويرى أنه من واجب الحكومة أن تنقل السكان في حالة تكاثرهم من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاماً، حيث حدد دور الحكومة تجاه السكان بأن يكون لدى السكان كفايتهم من الطعام ومن العتاد الحربي وأن يثقوا في حكاهم. (كرادشة، 2009، ص 23-26)

كونفوشيوس أو (كفشين) بالصينية 孔子 (551 ق م -

479 ق. م) هو أول فيلسوف صيني يفلح في إقامة مذهب يتضمن

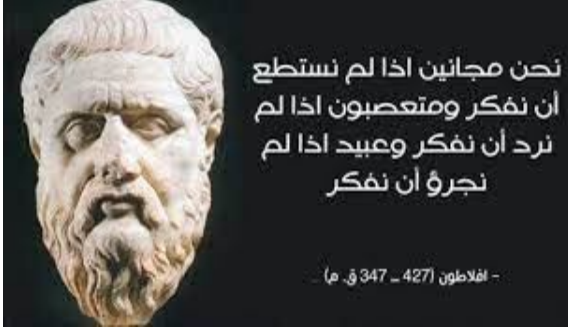


"إذا صلح القائد
فمن يجرؤ على الفساد."
- كونفوشيوس



كل التقاليد الصينية عن السلوك الاجتماعي والأخلاقي. فلسفته قائمة على القيم الأخلاقية للشخصية وعلى أن تكون هناك حكومة تخدم الشعب تطبيقاً مثل أخلاقي أعلى. ولقد كانت تعاليمه وفلسفته ذات تأثير عميق في الفكر والحياة الصينية والكورية واليابانية والتايبانية

والفيتنامية.. (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>)



نحن مجانين اذا لم نستطع
أن ن فكر ومتعصبون اذا لم
نرد أن ن فكر وعبيد اذا لم
نجرؤ أن ن فكر

- افلاطون (427 - 347 ق. م)

2- اليونان القديمة:

تركز الاهتمام في الحضارة اليونانية على أهمية

الانجاب من أجل تعويض الفقد السكاني الناتج عن ارتفاع معدل الوفيات، بسبب انتشار الأمراض والأوبئة والحروب، وقد ساد الاعتقاد بأن وظيفة عدد كبير من الآلهة هي مساعدة الموتى على انجاب الأطفال وجليهم إلى الدنيا والاهتمام بهم حتى يبلغوا. وكان أفلاطون واضع أول قانون في مجال السكان، حيث ذكر في كتابه " القوانين " أن الاستقرار السكاني أمر ضروري لتحقيق الكمال الانساني. وعموما فقد تمحورت أفكار أفلاطون السكانية حول موضوع الحجم الأمثل للسكان في الوحدة السياسية اليونانية؛ إذ حدده بـ 5040 مواطن دون احتساب العبيد؛ أي مفكوك العدد 7، وقسم السكان إلى أجناب وأسياد وعبيد، وقد حدد هذا الرقم لاعتبارات منها أنه يقبل القسمة على الرقم 12 وعلى كل الأرقام من 1 إلى 10 وللرقم 12 خصوصية؛ إذ يعتقد أنه من المناسب تقسيم أراضي المدينة اليونانية إلى اثني عشر جزءاً له دلالة ومغزى ديني وأسطوري يقدسه اليونان، وأنه يمثل مجموعة الوحدات السياسية التي تتشكل منها المدن اليونانية، مما يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم.

كما أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند هذا الحد الأمثل من خلال:

تحديد الزواج، تحديد النسل ومنع الهجرة إلى المدينة. أما إذا نقص عددهم عن الحجم الأمثل

بسبب المرض والحرب ينبغي تعويض النقص الناجم من خلال: تشجيع النسل، مكافأة الأسر

المنسلة بالمال وأن يباح للأجانب التجنس بالجنسية اليونانية. (كرادشة، 2009، ص 26).

ويعتبر أفلاطون من أوائل المفكرين الذين اهتموا بموضوع العمر الأمثل عند الزواج والتفاوت

العمرى بين الزوجين، حيث يرى في هذا المجال بأنه مثلا على الأم البدء في الانجاب في سن

العشرين، وتستمر إلى الأربعين، أما الرجل فيبدأ في سن الخامسة والعشرين ويستمر حتى

الخامسة والخمسين، وأن يمتنع بعد ذلك عن الانجاب لأن ثمرات الشيخوخة تكون فجأة

وضعيفة كثمرات الشباب المبكر. (كرادشة، 2009، ص 30)

3- أرسطو: تلميذ أفلاطون والملقب بـ "المعلم الأول"، حيث نحا منحى أكثر موضوعية في معالجته

لموضوع السكان من أستاذه، حيث صنف السكان على أساس:

- وحدات المجتمع: أسرة، قرية، مدينة.

- المهنة: طبيعية (الصيد والزراعة)، غير طبيعية

(التجارة والصناعة).



- العمر والجنس.

كما حذر من النمو غير المتناسب بين الطبقات لما ينجر عن ذلك من ثورات ومشاكل جمة.

ويرى أن الدولة العظمى ليست ذات الحجم الكبير سكانيا، وأنه من الضرورة تدخل الدولة



لتحقق التناسب بين حجم السكان وبين الموارد، خاصة مساحة الأرض وقدرتها على إشباع حاجات السكان، ولتحقيق ذلك يرى أنه لا مانع من الاجهاض، والتخلص من أي طفل يولد وفيه عيب في التكوين والمنحدرين من سفح المحارم. (كرادشة، ص 31). كما حذر أرسطو من النمو غير المناسب بين طبقات المدينة، وما يترتب عنه من ثورات، فيشبه المدينة بجسم الانسان؛ إذ يجب أن تنمو أجزاء الجسم بصورة مناسبة فيجب على السكان أن يكون نموهم متناسب بشكل مماثل حتى لا تطغى طبقة على أخرى.

كما أولى موضوع العمر عند الزواج والانجاب اهتماما كبيرا؛ إذ يرى في هذا الصدد أن السن الأفضل للزواج عند الاناث أو أقل قليلا لدى الذكور أي بفارق عمري يصل إلى 19 سنة.

4- ابن خلدون: يرى أن المجتمعات تمر، أثناء تطورها، بمراحل تؤثر على مستوى الولادات والوفيات في كل منها. ففي المرحلة الأولى تتميز المجتمعات بزيادة في معدل الولادات تعود إلى نشاط السكان وثقتهم ومقدرتهم العالية، وانخفاضا في معدل الوفيات. أما في المرحلة الأخيرة فتتميز المجتمعات بعكس ما يحدث في المرحلة الأولى؛ إذ تنخفض معدلات الخصوبة وترتفع الوفيات نتيجة الأوبئة والثورات والاضطرابات مما يقلل من نشاط السكان، وبالتالي تقل مقدرتهم على الانجاب.

هذا وقد ربط ابن خلدون تطور الاقتصاد وازدهاره بكثرة عدد السكان، حيث يقول: "واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران، تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الأمصار القليلة السكان، كيف يقل الرزق والكسب فيها، أو يفقد لقلة الأعمال الانسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالا، وأشد رفاهية". ويرى أن المجتمعات السكانية



المستقرة تحظى بارتفاع في مستوى معيشة أفرادها، وذلك لأن كبر الحجم السكاني يسمح

بتقسيم العمل بشكل أكثر تخصصاً، ويساعد على استثمار أكثر فعالية وجدوى للموارد، ويوفر

قاعدة لاقامة أمن اقتصادي وسياسي واجتماعي أفضل. (كرادشة، ص35)

وعموما تميز الفكر السكاني القديم بأنه لم يكن مقصودا في ذاته خاصة الفكر اليوناني، وإنما

نتاج التخطيط الأمثل التي رسمها كل من أفلاطون وأرسطو للمدينة اليونانية الفاضلة، والتي

تمثل جزءا من تأملاتهما.

وكذلك نخلص إلى أن الفكر السكاني لم يعتمد على البيانات السكانية ولا على المؤشرات ولا

الملاحظات التجريبية التي توفرها البحوث الميدانية بالقدر الذي اعتمد فيه على الأفكار الفلسفية

والتصورات الميتافيزيقية. (جلبي، 2011، ص60)

المحاضرة الرابعة: النظريات السكانية

تعرف النظرية السكانية حسب Duncan و Hauser بأنها " مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب، وتقدم تفسيراً لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أو تنبؤاً بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها ". (جلبي، 2010، ص 89).

وهناك عدة محاولات لتصنيف هذه النظريات على أساس معايير مختلفة وهي:

- النظريات الطبيعية والاجتماعية

- نظريات بيولوجية واقتصادية وثقافية اجتماعية.

- نظريات المدخل المحافظ والمدخل الراديكالي.

وسنعمد هنا التصنيف الثاني، أي الذي يقسمها إلى بيولوجية، ثقافية-اجتماعية واقتصادية

فنجد في هذا الاطار:

النظريات البيولوجية:

تقوم على تفسير انحدار مستويات خصوبة السكان على أساس ضعف وتناقص القدرة

البيولوجية على الانجاب، وكذا خصائص المجتمع كعامل محدد للقدرة البيولوجية على الانجاب.

ومن أهم هذه النظريات:

مالتوس Maltus: 1766-1836

لقد ارتبط اسمه بعلم السكان إذ يعده الكثيرون "أب الدراسة العلمية





للظاهرة السكانية"، وتعد دراسته "رسالة في علم السكان" رائدة في هذا المجال مع ما تحمله من

نظرة تشاؤمية عكس ما كان سائدا في عصره. وأهم ما جاء به مالتوس: (كرادشة، 2009، ص 39)

● إن قدرة الانسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة السكان.

● إن عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة إذا لم يعقه عائق قوي.

● تخضع قدرة الأرض على انتاج الغذاء لقانون الغلة المتناقصة. وقد صاغ العلاقة بين السكان

والموارد في: - الموارد تزداد بمتوالية حسابية في الوقت التي تزداد أعداد السكان وفق متتالية

هندسية.

● للحد من الزيادة السكانية هناك: - موانع أخلاقية: العفة، الرهينة، تأخير سن الزواج...

- موانع قسرية: المهن غير الصحية، الفقر، المجاعات، الأوبئة....

وعموما تستند أفكار مالتوس إلى حقيقتين مفادهما:

● الغذاء ضروري لحياة الانسان.

● الانجذاب الجنسي بين الجنسين ضروري لبقاء الانسان.

يقول مالتوس " إن الرجل الذي ليس له من يعيله، ولا يستطيع أن يجد له عملا، هو عضو

زائد على وليمة الطبيعة، لذلك فإن الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن"

دبلداي Doublday: 1790- 1870

يؤكد على دور الغذاء في تناقص القدرة البيولوجية على الإنجاب، وقال أنه عندما تهدد الكائنات الحية ظروف صعبة، فإن الطبيعة تعوض عن هذا الخطر بزيادة قدرتها البيولوجية على الإنجاب. فالنقص في الغذاء قد يهدد المجتمع، وبالتالي يزيد قدرته الانجابية



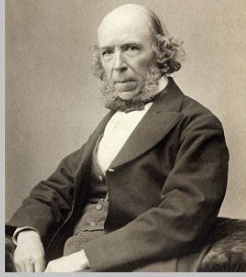
خلال الفترة التي تشهد شحا غذائيا، في حين تنخفض هذه المقدرة في الفترات التي وفرة في الغذاء.

(كرادشة، 2009، ص39)

سبنسر Spencer: 1820-1902

تدور أفكاره حول أن المجتمعات عندما تتطور وتصبح أكثر تعقيدا وتركيبا، تنخفض قدرتها البيولوجية على الانجاب

كلما ارتقى الفرد في عقله
وذكاءه كلما قل نسله
فأينما نجد خصبا في
التناسل نجد بلادة في العقل

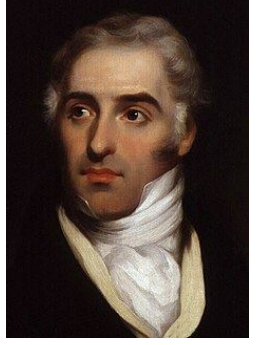


هربرت سبنسر / Hekams.com

بشكل طبيعي، يعزى بشكل أساسي إلى الطاقة التي تبذل عند القيام بمجهود فكري كبير. حيث اعتقد أن هناك تعارض بين التناسل والنضج الذاتي؛ إذ أن المجتمعات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة إلى الأشكال العليا نقصت خصوبتها، كونها ستنفق جزءا كبيرا من قوتها ونشاطها وحيويتها لإنضاج ذاتها وبناء شخصيتها، وبالتالي لا يبقى لها إلا اليسير من القدرة في مجال الانجاب.

كما يرى أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل المتزايد، الأمر الذي من شأنه أن يسهل حياة الفرد. وبالتالي فإن الرخاء؛ عندما يعم المجتمع سيؤدي ذلك بالضرورة إلى تزايد السكان.

سادلر Sadler: 1780-1835



يرى أن المجتمعات تمتلك آلية بيولوجية تعمل على الحد من التزايد السكاني بشكل مفرط؛ حيث أنه عندما تزداد الكثافة السكانية، تتناقض قدرتهم على الانجاب. وأهم مضامين نظريته: (كرادشة، 2009، ص 45)

ينقص عدد السكان بالتدرج إلى أن يقف عند نقطة محدودة يبلغ مستواها الحد الأقصى.

يصل عدد من السكان إلى أقصى درجات السعادة بالاعتماد على العوامل المادية.

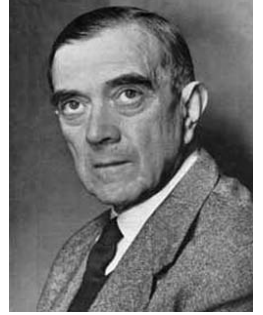
تتحقق السعادة بإحداث التوازن في عدد السكان.

المحاضرة الخامسة: النظرية الاجتماعية-الثقافية



1- كورادو جيني Corado Gini 1884-1965

تركزت أبحاثه في تحليل العلاقة بين السكان والتطور أو التغير السكاني في بناء المجتمع من الناحية البيولوجية، المورفولوجية، الاقتصادية والثقافية، وكذا تأثير الزيادة السكانية في حدوث الأزمات الاجتماعية. ويرى جيني أن المجتمع يمر



بمراحل ثلاث أثناء تطوره وهي: (كرادشة، 2009، ص 46-47)

1. مرحلة النشأة والتكوين وتتميز ب: معدل خصوبة مرتفع ونمو سكاني سريع، واختفاء الفوارق الطبقة بين السكان.
2. مرحلة التقدم والازدهار وتتميز ب:
 - يبدأ المجتمع بالاستقرار حيث يبدأ بالزراعة
 - تقل الخصوبة عن المستوى الذي تشهده خلال المرحلة الأولى.
 - النساء أكثر حداثة ولديهن استقرار نتيجة التطور.
 - تخفف الطبقات الصاعدة اجتماعيا من تناسلها بحثا عن تحقيق أوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل.
 - يفقد المجتمع؛ بسبب الهجرة والحروب، لأقوى عناصره (الشباب) فينجر عن ذلك قلة في عدد السكان، ارتفاع مستوى المعيشي...
3. مرحلة الاضمحلال والفناء تتميز ب:
 - إهمال الأرض الزراعية بسبب نقص اليد العاملة.



يقبل الطلب على الصناعات في المدينة، يزيد الانتاج على الاستهلاك.

يزداد التعارض بين الطبقات العمالية في المدن والطبقات العليا مما يؤدي نشوء الصراع.

تتدخل الدول من أجل حماية نفسها فتلجأ إلى فرض الضرائب، وتشديد الرقابة اقتصاديا.

تزداد حالة المجتمع سوءا واضمحلالا، مما قد يعجل بفنائه.

كنجزلي ديفيز K. Davis: August 20, 1908 – February 27, 1997

عالم اجتماع أمريكي أعار موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتماماته، ووضع عدة

مؤلفات ومقالات في هذا الصدد، وعرض قضايا النظرية في مقاله (نظرية التغير

والاستجابة في التاريخ الديموجرافي الحديث)



وتتضمن نظريته مايلي:

✓ يميل المجتمع نحو التوازن وقد يتعرض لعوامل مؤثرة داخلية أو خارجية.

✓ حينما يهدد توازن المجتمع، فإن قوى تتدخل وتعمل على إعادة هذا التوازن.

✓ إذا اختلف التوازن يجب أن يتكيف عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي - من أهداف دينية،

تربوية، فنية، ترفيهية وسياسية، مع ظروف المجتمع.

وتعد نظريته من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التمسك بفكرة التوازن. ويمكن أن

نلخص أهم قضايا النظرية على النحو التالي:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2017_10_28!08_13_24_PM.do

CX

1- يرفض ديفيز النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل واحد فقط

كالعامل الاقتصادي مثلاً أو العامل الثقافي. لأنها تحاول تبسيط الأمور وتهرب من التفسيرات

المعقدة وفيما يتعلق بتغيرات الخصوبة فهو يعترض على التفسيرات التي ترى أن هذه التغيرات تخضع لعامل اقتصادي بحت كقلة الموارد المتاحة. ويعترض كذلك على التفسيرات التي تعتمد على العامل الثقافي -دون غيره- كتلك التي تحاول تفسير السلوك الإيجابي بالرجوع إلى "النسق القيمي" السائد في المجتمع، أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية. وهو يرى أنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، يجب النظر إلى هذا الأخير على أنه يميل دائماً نحو التوازن الاجتماعي وأن هذا التوازن الاجتماعي يتعرض دائماً لضغوط ومؤثرات قد تنبع من داخل المجتمع أو من خارجه أو تهدد توازنه وتهدم أحياناً هذا التوازن. وتوجد في المجتمع قوى اجتماعية تعمل دائماً على إعادة التوازن في داخله. والتوازن الذي يميل إليه المجتمع في نظر "ديفز" - ليس توازناً بين عدد السكان والموارد المتاحة- وهو ما اعتقده "مالتوس"، ولكنه توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي - وهو يقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي، أو بعبارة أخرى لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسة التي يرمى إليها المجتمع.

2- ثم يفترض أنه إذا اختلف هذا التوازن يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة كتأخير سن الزواج أو الالتجاء إلى الإجهاض أو إلى تنظيم الأسرة. وقد تحدث استجابة السكان على مراحل متعددة كأن يلجأوا في بادئ الأمر إلى تأخير سن الزواج، ثم يلجأوا مثلاً إلى الإجهاض، وفي مراحل تالية يلجأوا إلى تنظيم الأسرة أو التعقيم.

3- ويحاول "ديفز" تطبيق نظريته على التطورات السكانية التي حدثت في الدول المتقدمة وأهم هذه الظروف هبوط معدل المواليد. والسؤال الذي يحاول الإجابة عليه مؤداه ما هي التغيرات التي أدت إلى ذلك؟ يرى "ديفز" أن قلة الموارد المتاحة ليست هي السبب الذي أدى هبوط معدل المواليد في الدول المتقدمة. والدليل على ذلك أن السكان ازدادوا زيادة كبيرة في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وفي اليابان في بداية القرن العشرين نتيجة لهبوط معدل الوفيات، هذا وفي نفس الوقت الذي ارتفع فيه مستوى المعيشة ارتفاعاً كبيراً. أما السبب الحقيقي الذي أدى إلى هبوط عدد المواليد -على حد تقدير "ديفز"- فهو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة ومن الفرص الجديدة المتاحة فتزداد بالتالي تكاليف التنشئة الاجتماعية التي تهدف على إعداد الطفل للاستفادة من هذه الفرص الجديدة. فالتغير الذي حدث في مستوى الرفاهية والإمكانات الجديدة التي أتاحت أمام الأفراد أدى إلى ظهور استجابات متنوعة كتأجيل سن الزواج في إيرلندا

وانتشار وسائل منع الحمل في فرنسا والالتجاء إلى الإجهاض في اليابانيون في بادئ الأمر الإجهاض ثم إلى وسائل منع الحمل، ثم إلى التعقيم والهجرة الخارجية، وأخيرا إلى تأخير سن الزواج..



ملاحظات نقدية على نظرية كنجزلي ديفز:

- تعد نظرية (ديفز) من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التوازن.
- كما أنها تواجه نفس المشكلات التي يواجهها الإطار البنائي الوظيفي والذي يجسد المدخل المحافظ
- ويمكن القول أن نظرية دافيز تعد نظرية استاتيكية غير دينامية، لأنها إذا كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضاتها، إلا أنها أغفلت جانبا آخر من جوانب الواقع له أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد، ونعني به جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية في العالم الثالث والذي يختلف جوهريا عما شهدته المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية.

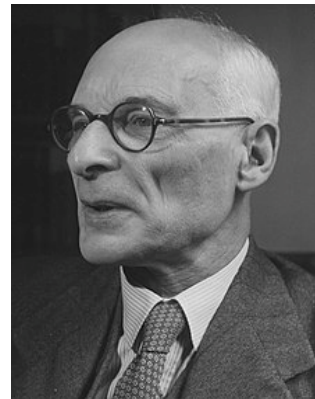
الكسندر كارسوندز: (14 January 1886 – 6 October 1966)

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2017_10_28!08_13_24_PM.do

CX

باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وعرض قضاياها النظرية في مؤلف له بعنوان (سكان العالم) وهي:

يسلم بلأن السكان في أي مجتمع إما أن يكونوا قلة أو كثرة أو عند حد أمثل. . ويرى أنه يمكن أن نفرق بين أنواع مختلفة من كثافات السكان، هي الكثافة الفيزيكية والكثافة الإحصائية والكثافة الاقتصادية. ولأن مفهوم الكثافة السكانية مفهوم نسبي، لأن الزيادة والقلة مسائل نسبية. ولا يجب أن نحكم على مجتمع بأنه



-1

قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلو متر المربع ولا يجوز بلأن نقر بلأن عدد السكان في مجتمع ما كثيرا إذا كان عدد السكان في الكيلو متر كثيرا لأن هذا العدد قد يكون قليلا وهناك موارد ثروة كثير مثل البلاد الغنية بالأنهار والمعادن والصناعات. وقد يكون العدد كثيرا والموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية.

2- ثم يفترض أن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع سواء ارض زراعية من يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها أو غيرها من موارد لازمة للإنتاج. بحيث يحكم على هذا العدد بأنه قليل أو خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الموارد ويعجز عن أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هذا العدد ولا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد ويكون هذا العدد كثيفا إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده. ويوصف المجتمع بأنه قد وصل إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.

3- ثم أخذ يحصر الأدلة على صحة افتراضه بالنظر إلى حقيقة دخل الفرد في المجتمع والمترتب على موارد الثروة به.

4- وبناء على هذه الشواهد يذهب إلى أنه يمكن استخلاص مقياس يمكن بواسطته التعرف على مستوى القلة أو الكثرة أو المثلى الذي قد يصل إليه السكان ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد أخذ في الزيادة دل هذا أن عدد السكان في هذا المجتمع عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحجم الأمثل، وإذا كان المتوسط متجهًا نحو الهبوط تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد.

ملاحظات نقدية على نظرية كارسوندرز:

- لم يتوخى الدقة في تحديد مفهوماته خاصة أنه عندما حدد الحجم الأمثل للسكان كان ذلك في ضوء عامل واحد هو الثروة فإنه قد اغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة وبيانها لدور عوامل التنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي والفني والثقافي والصحي وغيرها في تحديد هذا الحجم.

- تتسم نظريته بطابع استاتيكي ثابت وذلك لأنها لم تأخذ في اعتبارها الظروف المتغيرة الناتجة عن التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة، وما يترتب على الموارد المتاحة من المتغيرات، كإكتشاف آبار البترول مثلا وذلك لأن الحجم الأمثل للسكان قد يتغير بتغير هذه الظروف وبالتالي لا يمكن الكشف عن هذا الحجم بصفة مطلقة بالنسبة لمجتمع معين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعريف الحجم الأمثل للسكان والذي يبلغ عنده الناتج المتوسط أقصاه لا ينطبق على الدول النامية لأن المهم في هذه الدول هو الحصول على أقصى قدر من الاستثمارات وليس وصول متوسط الدخل الفردي إلى أقصاه.

- تفتقر نظريته إلى القدرة على التنبؤ لأنه إذا افترضنا أنه يمكن تحديد الحجم الأمثل للسكان بالنسبة لمجتمع ما في فترة معينة فإن هذه النظرية لا تساعد على تحديد السياسة السكانية التي يجب إتباعها حتى يمكن القضاء على الفجوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل للسكان.

نظرية انخفاض الوفيات:

عالجت ظاهرة الخصوبة استنادا لمفهوم انخفاض مستوى الوفيات، والتي ينجر عنها رغبة الأزواج في الإبقاء على طفل واحد على الأقل حتى الشيخوخة، باعتباره صمام أمان في حالة المرض أو الشيخوخة، ولاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية. حيث يرى رواد هذه النظرية أن انخفاض الوفيات المؤدي إلى انخفاض الخصوبة يقوم على فرضيتين هما:

- ✓ كلما انخفضت الوفيات، انخفضت الخصوبة والعكس صحيح، وذلك بسبب الولادات التعويضية تحركها دوافع لاستمرار الانجاب لضمان حياة الآباء في سن الشيخوخة.
- ✓ أن انخفاض مستويات الوفيات سيزيد من عدد الأفراد المعمرين، الأمر الذي من شأنه العمل على زيادة معدل الاعالة في المجتمع.

نظرية الوضع الاجتماعي: لأرسين ديمون 31 mai 1902 - 21 mars 1849

حيث يرى أنه كلما انخفض مستوى خصوبة الفرد زاد ارتقاؤه في السلم الاجتماعي، وأهم مضامين النظرية:



- أثناء الارتقاء يصبح الفرد أقل قدرة على التناسل
- ترتفع الخصوبة في البلدان التي تكون فيها نظم الطبقات جامدة.
- رغبة الفرد في الارتقاء بذاته تتناسب عكسيا مع الزيادة السكانية.



- شبه عملية الارتقاء الاجتماعي بالخاصية الشعرية في العلوم الطبيعية.
- نظرية الكلفة في الخصوبة: ليبنشتاين H.Leibenstein الذي يرى أن السكان يطبقون حسابات تتعلق بعدد الأطفال من خلال المنافع والمكاسب من جهة، والتكلفة من جهة أخرى، فهم يتصرفون بحكمة وعقلانية حين يقومون بذلك. فمن حيث المنافع المستمدة من الطفل الإضافي فهناك: منفعة نفسية، مادية واجتماعية تتمثل في خدمة الوالدين حال المرض أو العجز. أما التكلفة الناجمة عن الطفل الإضافي فتتمثل في: النفقات المادية المستمرة وهي كلفة مباشرة، وكلفة غير مباشرة تتمثل في إضاعة فرص العمل على المرأة.

نظرية التحول الديمغرافي: "الانتقال الديمغرافي"

تهدف إلى تفسير تجارب البلدان الأوروبية خلال القرنين 19 و20 والتي انتقل سكانها من حالة النمو السريع إلى حالة النمو البطيء.

والتحول أو الانتقال الديمغرافي يعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجر عنه نمو سريع يسمى نمو انتقاليا وهو أشد من النمو قبل الانتقال وبعده. وأول من أطلق مصطلح التحول الديمغرافي عالم الديموغرافيا الفرنسي أدولف لاندريه سنة 1934، لكن عالم الاقتصاد الأمريكي نوتستاين هو أول من صاغ النظرية سنة 1945.

ويرجع رواد هذه النظرية أن انخفاض الخصوبة لدى المرأة الأوروبية مرده إلى عاملين رئيسيين هما:



● استبدال السلوك الانجابي متمثلا في تأخير سن الزواج.

● تغيير السلوك الانجابي من خلال المباشرة بين الولادات باستخدام وسائل تنظيم الحمل.

وتتضمن عملية التحول الديمغرافي حسيهم ثلاث مراحل:

(1) مرحلة التوازن المرتفع، وتتميز ب: خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة وبالتالي نمو سكاني منخفض.

(2) مرحلة التحول؛ وتتميز ب: انخفاض سريع في الوفيات وبقاء معدل الخصوبة مرتفعا، مما ينتج نموا سكانيا مرتفعا.

(3) مرحلة التوازن المنخفض؛ وتتميز ب: انخفاض معدلات الخصوبة واستمرار معدلات الوفيات في الانخفاض لكن بشكل بطيء، مما ينشأ عنه نمو سكاني منخفض.

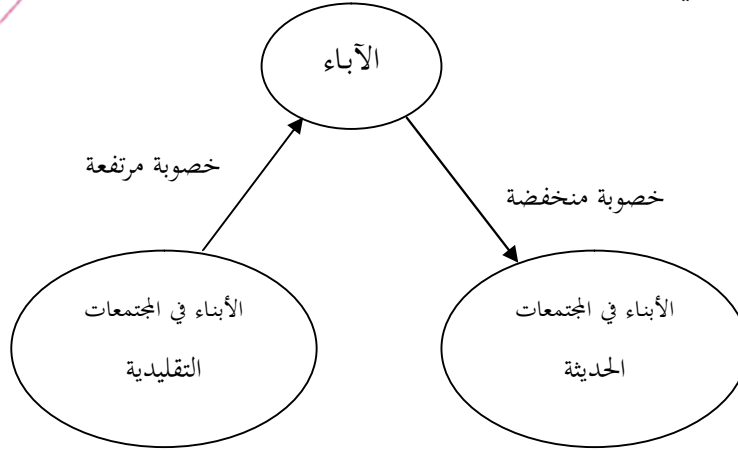
نظرية تدفق الثروة: Caldwell

تعتبر من أهم النظريات التي تناولت الطلب على الأطفال، حيث تستند في تفسيرها لانخفاض مستوى الخصوبة في المجتمعات الأفريقية إلى التغيرات التي طرأت اتجاه تدفق الثروة، والتي كانت من الأبناء إلى الآباء بسبب انتشار نظام العائلة الممتدة وسيطرة كبار السن وخاصة الذكور على موارد الأسرة، وبالتالي فإن الخصوبة المرتفعة من مصلحتهم الأمر الذي يعمل تدفق الثروة في أيديهم. غير انخفاض الخصوبة يظهر حينما تنقل العلاقات الأسرية نحو الأسرة البيولوجية، وينتج هذا التحول؛ من وجهة نظر كالدويل عن عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية التي



تحول نظام الانتاج الاقتصادي من نظام عائلي إلى نظام السوق، مما يؤدي إلى تغير تدفق الثروة من الآباء إلى الأبناء وهو ما يترتب عنه زيادة كلفة انجاب الأطفال.

الشكل 1: نظرية كالدويل





المحاضرة السادسة: النظرية الاقتصادية

1- كارل ماركس:

لم يقم ماركس؛ واضع دعائم الاشتراكية، بإفراد مؤلفا خاصا بموضوع السكان وإنما عرض لبعض الآراء السكانية في مؤلفه " رأس المال " الذي نشر سنة 1928، وفيما يلي أهم آرائه السكانية

(جلبي، 2011):

- يرى أن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره، استنادا إلى تغير الإنتاج والنظام الاقتصادي.

- يفترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي.

- وجد أنه في مرحلة الإنتاج الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت (الإنتاج) بسرعة تفوق تزايد رأس

المال المتغير (العمال)، أو يؤدي تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية إلى نقص الحاجة إلى

العمال مما يجعل وجودهم في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا فيتحولون إلى فائض سكاني.

- يتوقع عدم وجود فائض في السكان في النظام الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين

رأس المال والعمال.

- يرى أنه ليس هناك قانون عام ثابت للسكان وإنما لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع والإنتاج

قانون خاص بها ينطبق عليها وحدها.

- يرى أن مشكلة زيادة السكان تتلاشى مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي؛

حيث ترجع المشكلة إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيليا كاملا.



2- ربابوشكين: وأهم أفكاره السكانية:

- يرى أن زيادة السكان تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع.

- انتقد بشدة النظام الرأسمالي، حيث يرى أن هناك استغلال وتعارض بين الرأسماليين والعمال، ويتجلى التعارض في الأهداف والوسائل المنتهجة، حيث يدفع الرأسماليون، الذين يهدفون إلى تحقيق أقصى ربح وتركيز الثروة والنفوذ في أيدي فئة قليلة؛ العمال إلى الهجرة وتحديد النسل خوفا من البطالة والفقر والاستغلال.

- وجد أنه في ظل النظام الاشتراكي ليس هناك فائض سكاني نتيجة الطبيعة المتوازنة في الأهداف والوسائل، لأن الهدف الرئيسي من الإنتاج هو إشباع الرغبات وليس تحقيق الربح لفئة قليلة. مستخدمين في سبيل تحقيق ذلك كل الموارد المتاحة وخاصة قوة العمل؛ الذي يعتبر المصدر الرئيسي للثروة ومقياسا للقيم، واستخدام كافة الطاقات بما فيها الطاقة الذرية، ويستند في ذلك إلى حقائق إحصائية تشير إلى زيادة الإنتاج في الاتحاد السوفييتي بنسبة 55% بين عامي 1913 و1938 وزيادة نسبة السلع الاستهلاكية إلى 31%، بينما لم يزد عدد السكان إلا بنسبة 60%، كما زاد عدد عمال الصناعة إلى خمسة أضعاف. (جلي، 2011)



المحور الثالث: مصادر جمع البيانات في الديمغرافيا

المحاضرة السابعة: التعداد

تتميز الدراسات السكانية عن غيرها بحاجتها إلى تدفق البيانات والمعطيات حول السكان بشكل دائم ومستمر، إذ تمثل الاحصاءات السكانية مادة البحث في هذه الدراسات، وتشمل هذه البيانات معلومات شخصية عن الأفراد مثل: مكان الميلاد، محل الإقامة، العمر، الحالة المدنية، المستوى الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

وبشكل عام يمكن تقسيم مصادر جمع البيانات الإحصائية الديمغرافية إلى مصدرين رئيسيين وهما:

مصادر بيانات ثابتة وغير ثابتة

أولاً: مصادر البيانات الثابتة: تتناول حجم السكان، تركيبهم النوعي والعمرى وكذا توزيعهم، وهو التعداد.

تعداد السكان Population Census:

تعداد السكان هو مجمل عملية جمع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص، في فترة معينة، جميع الأشخاص في البلد أو في جزء محدد منه تحديداً دقيقاً، وتصنيف هذه البيانات وعرضها وتحليلها ونشرها أو توزيعها بشكل آخر. (الأمم المتحدة، 2008، ص7).



وقد عرفه رولان بريساً في المعجم بأنه "مجوع العمليات التي تسمح بمعرفة عدد سكان إقليم معين في تاريخ محدد مع تفاصيل حول توزيع هؤلاء السكان تبعاً للوحدة الإدارية ومجموعة واسعة إلى حد ما من الخصائص".

ونميز هنا نوعان من التعداد: (مشروع كتاب في الديمغرافيا، بدون ذكر اسم المؤلف)

1- تعداد نظري De jure: وهو عملية حصر السكان في مجال إقامتهم المعتادة لحظة عمل التعداد، فالشخص الذي يزور المدينة (A) مثلاً يسأل عن محل إقامته العادية فإذا وجدت المدينة (B) سجل من سكان المدينة (B)، وعليه فإن أفراد الأسر الغائبون ليلة التعداد يتم حصرهم مع أسرهم حيث أنه لو يتم بصورة صحيحة فإنه سيعطى صورة حقيقية عن توزيع السكان توزيعاً حسب أماكنهم الاعتيادية أو الدائمة، وهذا بالطبع أفضل بكثير من أسلوب الحصر الفعلي بالرغم من أن تطبيقه يواجه صعوبات عملية.

اتباع هذا الأسلوب من التعداد في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرازيل وألمانيا، وعند القيام به يختار موعد لإجراء التعداد بحيث تقل فيه حركة السكان إلى أقل ما يمكن فنختار مواعده بعيداً عن المناسبات الدينية كالأعياد، والحج ومواسم الاصطياف وحصاد الثمار... الخ، وعلى العموم يعتبر الوقت من أواخر شهر مارس إلى أوائل شهر جوان (يونيو) من أنسب الأوقات حسب بعض المختصين.

وتعتبر بيانات التعداد سرية ويحتم على كل الأفراد إعطاء البيانات المطلوبة لمن يقومون بالعملية، كما يقع تحت طائلة المسؤولية كل من يرفض إعطاء البيانات أو يدلي ببيانات خاطئة.

2- تعداد فعلي De facto: ويقصد به عملية حصر الأفراد في أماكن تواجدهم لحظة عمل التعداد

(ليلة التعداد) بغض النظر عن كونهم من سكان المكان المتواجدين فيه أم لا، أي بغض النظر عن كونهم من سكان المكان الذي يقيمون فيه بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة، فالإقامة ليست هي الأساس لهذا الأسلوب. ويستخدم في كل من بريطانيا ومصر.

فلو أن شخصا موجود في فندق بمدينة (A) لقضاء إجازة فانه يعتبر من سكان هذه المدينة على الرغم من انه عيشه وعمله وإقامته بمدينة (B)، وهذا يعني انه يسكن بالمدينة (A) لحظة عمل التعداد أو ليلة التعداد ومن تم فان هناك من المدن من تزداد بعدد الأشخاص قد لا يكونون من سكانها وتنقص الأخرى بنفس العدد والذين هم من سكانها الفعليين وعليه فان هذا التعداد يعتبر بسيطا وسهلا للتنفيذ.

على أن هذا النوع من التعدادات لا يمكن تطبيقه أو إجرائه في البلاد ذات المساحة الشاسعة وتلك التي يجري فيها التعداد في أكثر من يوم واحد وبالتالي فان حركة السكان تؤثر على عملية التعداد بالإضافة إلى أن أعداد المسافرين سوف يسقطون غالبا من عملية العد إذا اجري التعداد بهذه الطريقة.

السمات الأساسية للتعداد:

الصفة الرسمية: حيث تتم عملية التعداد بإشراف حكومي بناء على التشريعات والقوانين، ويتم تخصيص جهاز قائم بذاته للقيام به.

العد الفردي: اجراء عد منفصل لكل فرد، وكل وحدة سكنية وتسجيل خصائص أولئك الافراد وتلك المساكن كل على حدة.

الشمولية: ينبغي أن يغطي التعداد منطقة محددة بدقة، وينبغي أن يشمل تعداد السكان كل شخص حاضر و/أو مقيم يدخل في نطاق التعداد.

التزامن: ينبغي عد كل شخص وكل وحدة سكنية بالاستناد قدر الامكان الى نفس النقطة الزمنية المحددة تحديدا دقيقا، وينبغي أنه لا يشترط أن تتطابق الفترة الزمنية المرجعية لكل البيانات التي يتم جمعها، وإن كانت الفترة الزمنية المرجعية لمعظم البيانات هي يوم التعداد، ولكن قد توجد بعض الحالات التي تشير إلى فترة تسبق التعداد.

الدورية المحددة: ينبغي إجراء التعدادات على فترات زمنية منتظمة بما يتيح معلومات قابلة للمقارنة في تتابع ثابت واستخدامها في تقديرات الاتجاهات الديمغرافية. مثلا كل خمس كاليابان وفرنسا والدنمرك أو كل عشر سنوات كالولايات المتحدة والمكسيك والجزائر.

صعوبات عملية التعداد:

تحتاج عملية التعداد إلى استعدادات هائلة وتحتاج إلى نفقات وجهود كبيرة، ولكنها مع ذلك لا تخلو من بعض المشاكل من أبرزها:

- أن يكون هناك في العادة عدد من الاستثمارات لم تتم عملية ملئها بالشكل السليم أو أن المعلومات الواردة فيها لا تكون وافية أو أنها متضاربة، وفي مثل هذه الحالات فإننا نميل في الغالب إلى إهمالها (إلغائها) الأمر الذي يؤثر على دقة عملية التعداد وينقص من مصداقيته.

● يغلب أن تكون هناك بعض الحالات التي لم يكن بالمستطاع حصرها لسبب أو لآخر، وكمثال على ذلك نذكر حالات البدو والرحل الذين يصعب حصرهم في مكان محدد، وبالتالي فإن إحصاء هؤلاء الأشخاص قد لا يكتب لها أن تدخل ضمن بيانات التعداد.

● تحتاج عملية التعداد إلى القيام بزيارات منسقة للمواقع التي سيتم فيها حصر الأفراد في نطاقها، للتعرف عليها وتقدير حجم القاطنين فيها حتى يتم تخصيص عدد كاف من موظفي التعداد لها، وفي العادة فإن مثل هذه العملية مضمّنة من ناحية، وقد تأتي ناقصة من ناحية ثانية.

● انه في يوم التعداد، شأنه في ذلك شأن بقية الأيام الأخرى، تحصل حالات ولادة جديدة وكذلك حالات وفيات، وبذلك يصعب الوقوف على العدد الدقيق للأفراد في المناطق المختلفة.

● وإذا كان عدد السكان كبيرا نوعا ما، وكانت البيانات المطلوبة عنهم متعددة ومتشعبة فإن عملية تبويبها واستخلاص المؤشرات العامة لها تصبح عملية صعبة مالم يتم استخدام الحاسبات الالكترونية، ومع كل ذلك تظل هناك صعوبة تتمثل في تغذية المعلومات داخل الحاسب الالكتروني، تمهيدا لتفريغها وتحليلها.

تعدادات السكان في الجزائر:

يمثل التعداد أهم مصادر البيانات الثابتة التي تعتمد عليها الدراسات السكانية، حيث يمثل الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية.



وتكمن أهمية التعداد في المعلومات الأساسية التي يوفرها لكل الجوانب التخطيطية والتنظيمية والادارية للدولة، حيث تستخدم المؤسسات الحكومية وغيرها نتائج التعداد أساسا لاتخاذ قرارات بشأن تصحيح ظروف معينة أو تحسينها أو التوسع في مشاريع معينة.

التطور التاريخي للتعداد السكاني في الجزائر بعد الاستقلال:

لقد قامت الجزائر ومنذ استقلالها بإجراء خمس تعدادات:

فغداة استقلالها أجرت أول تعداد سنة 1966 حيث كان من ضمن أهدافه توفير معلومات عن سكان كل البلديات من أجل تطبيق القوانين، ويعد هذا الهدف سياسيا وهذا أمر طبيعي كون البلد خرج لتوه من مرحلة استعمارية ويريد إرساء معالم للدولة، وكذا توفير معطيات حول الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية للسكان، إضافة إلى توفير معطيات حول السكن.

وجرى هذا التعداد على مرحلتين، الأولى في الشمال في الفترة من 4 الى 19 أفريل، والثانية بالنسبة لسكان الجنوب خلال شهري ديسمبر (1965) وجانفي (1966)، وقد بلغ سكان الجزائر في هذا التعداد 12096347 نسمة، منهم 6073207 ذكور و 6023140 إناث، وقد تضمن بعض البيانات المتعلقة بالهجرة وهي: مكان الميلاد، وضعية الإقامة أثناء التعداد، مكان الإقامة بالنسبة للمقيمين الغائبين مؤقتا، للمهاجرين خارج الجزائر، والزوار.

وقد افتقر إلى البيانات المتعلقة بكل من مكان الإقامة أثناء التعداد السابق، وهذا طبيعي كون التعداد السابق جرى خلال الفترة الاستعمارية، ولكنه عوض بسؤال عن مكان الإقامة في

1962/7/1، وافتقاره أيضا للسؤال الذي يتضمن سنة الاستقرار بالبلدية الحالية.

وقد ربط التعداد العام للسكان بتعداد المساكن، حيث جمعت بيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وعن خصائص المسكن. أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بخصائص السكان فقد تم تصنيفهم حسب العمر على شكل فئات خصوية. للكليسة

تعداد 1977: جرى في الفترة من 12 الى 27 فيفري 1977، وكان الهدف من هذا التعداد معرفة توزيع السكان جغرافيا على مستوى أصغر وحدة جغرافية، تسجيل كل التنقلات الداخلية للسكان خاصة من الريف الى المدينة، وكذا خصائص المسكن الذي تقطنه الأسر والخدمات المتوفرة فيه، وقد بلغ عدد سكان الجزائر خلال هذا التعداد 16063821 نسمة، منهم 7991779 ذكور، 8072042 إناث.

تعداد 1987: أجري في الفترة من 20 مارس إلى 4 أبريل 1987، تجدر الإشارة أن هذا التعداد جرى بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي بموجبه أصبح عدد الولايات 48 بعد أن كان في تعداد 1977، 31 ولاية بعد تقسيم الاداري لسنة 1974، في حين أن عدد الولايات بلغ 15 ولاية خلال تعداد 1966.

وقد كان الهدف من اجراء تعداد 1987 الحصول على معلومات احصائية من أجل تقييم نتائج البرامج والمخططات التنموية والتحضير لمخططات جديدة، وكذلك توفير معطيات ديمغرافية، اجتماعية بما فيها التوزيع الجغرافي، وقد بلغ عدد السكان فيه 22715633 نسمة، منهم 11485086 ذكور و11230490 اناث.

تعداد 1998: جرى في الفترة الممتدة من 24 جوان الى 9 جويلية 1998، في ظل ظروف أمنية صعبة وتغيرات اجتماعية واقتصادية، وكان يهدف الى معرفة الظروف الاجتماعية للسكان وتأثير سياسات التنمية، التوزيع الجغرافي للسكان.

تعداد 2008: جرى في الفترة من 16 الى 30 افريل 2008، وكان الهدف منه معرفة البنية السكانية، الهجرة الداخلية والدولية، وأيضا تقييم السياسات التنموية في كافة القطاعات وعلى المستويين الوطني والمحلي.

تقييم التعداد في الجزائر:

لقد واجهت التعدادات التي حدثت في الجزائر بعد استقلالها، بعض المشاكل والصعوبات، حيث كان لها أثر واضح في نتائجها، وعلى صحة البعض منها وهذا بسبب حدوثها في ظل أحداث عاشتها الجزائر منذ الاستقلال واعتمادها منهجيات وأهداف مختلفة، اضافة للتطور المستمر للمصطلحات والتعاريف المستعملة فيها، إلا أن هذه التعدادات تحسنت كثيرا وهو ما يؤكد المؤشر التركيبي للأمم المتحدة المبين في الجدول الآتي.

جدول: اختبار التعدادات باستعمال مؤشر الأمم المتحدة

التعداد	1966	1977	1987	1998	2008
المؤشر التركيبي للأمم المتحدة	35.2	23.34	16.33	16.54	*14.54

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 1999، ص 5-7، 15. *رسالة دكتوراه: شنافي، 2014

من خلال هذا المؤشر يتضح أن نوعية البيانات في تعداد 1966 ضعيفة وغير دقيقة وهذا مرده بالأساس الى نقص الخبرة في هذا المجال كون الدولة فتية بعد ولم يمض على استقلالها سوى 4 سنوات، إضافة إلى قلة الامكانيات المادية والبشرية، فالهدف من إجرائه إضافة الى معرفة عدد السكان من اجل تطبيق القوانين، هو ما أعلنه وزير الاقتصاد "...تنقلات السكان الذين معظمهم لم يعودوا إلى منازلهم، تناقص الترحال بسبب تدمير المراعي، انه يعد من الضروري معرفة الحصيلة الديمغرافية للبلد،...." (أوطالب، 2005، ص 51).



المحاضرة الثامنة: ثانيا: مصادر البيانات غير الثابتة

التسجيل الحيوي:

بما أن التعدادات دورية فإنه لا يمكن فقط الاعتماد على بياناتها فقط لذا نلجأ إلى الإحصاءات الحيوية التي تقدم وصفا دقيقا للأحداث الديمغرافية التي تحدث خلال السنة.

وقد عرفته الأمم المتحدة سنة 1955 بأنه "التسجيل الرسمي، والتقارير الإحصائية لجمع وإعداد وتحليل وعرض وتوزيع الإحصاءات المتعلقة بالأحداث الحيوية التي تتضمن المواليد الأحياء، الوفيات، وفيات الأجنة والزواج والطلاق والتبني والاعتراف الشرعي والانفصال الرسمي".

كما عرفه رولان بريس في المعجم بأنها "إحصاءات تتناول الولادات والزيجات والوفيات وحالات الطلاق التي تحدث خلال فترة زمنية تكون سنة على العموم، وهي إحصاءات تنجز استنادا إلى وثائق الحالة المدنية وتشكل هذه الإحصاءات، إحصاءات الحركة الطبيعية للسكان، وتوفر المعلومات الأساسية التي تسمح بتحليل الظرف الديمغرافي" (عميرة جويده، 2017، ص73)

خصائص التسجيل الحيوي:

الشمول والاكتمال: أي شمول التسجيل فيما يخص الأشخاص والأحداث الحيوية التي تحدث لهم في فترة زمنية محددة قانونيا.

الالزام: ولأهمية هذا المبدأ في نجاح نظام الإحصاءات الحيوية تترتب عن عدم القيام به، عقوبات تضمنها القوانين والتشريعات ذات الصلة.



الفورية في التبليغ: حيث أنه كلما قصرت الفترة الزمنية بين تاريخ وقوع الحدث وتاريخ تسجيله

كلما كانت الاحصاءات الحيوية أكثر دقة وتمثيلاً للواقع السكاني.

المركزية: تقوم بالتسجيل مراكز التسجيل المدني ممثلة في مصالح الحالة المدنية.

أهمية التسجيل الحيوي:

تتمثل أهمية التسجيل الحيوي في اعتباره المصدر الأساسي والمباشر للمعطيات السكانية المتعلقة

بنموهم وتوزيعهم ويمكن ايجازها في مايلي: (جريدة، ص74، 2017)

● تعتبر الاحصاءات الحيوية والضرورية للتقديرات السكانية التي تستند أساساً على عدد المواليد والوفيات.

● تعتبر احصاءات عقود الزواج ووقائع الطلاق من الاحصاءات المهمة لمعرفة التزايد السكاني خاصة في المجتمعات التي يتم الانجاب فيها من خلال مؤسسة الزواج فقط.

● يتيح التسجيل الحيوي للسكان الحصول على الاثبات القانوني لهويتهم.

● تعد من البيانات الضرورية لتحليل الديمغرافي اللازم في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

● يستعان بها في بناء جدول الحياة التي تعتمد أساساً على معدلات الوفاة.

صعوبات التسجيل الحيوي:

● استبعاد جزء من المجتمع نتيجة الإهمال في التبليغ.

● يمكن أن تحدث أخطاء أثناء التسجيل أو أثناء حساب مجموع الأحداث.



- يتعرض التسجيل الحيوي للأخطاء تقنية كحساب الولادات الحية كولدات ميتة وبعض عقود الزواج الثاني كعقود زواج للمرة الأولى.
- التعرض لخطأ الادلاء بالمعلومات؛ وذلك عندما يبلغ عن الأحداث من طرف أشخاص لا تربطهم علاقة مباشرة بالشخص الذي وقع عليه الحدث.
- صعوبة تحديد كلمة مولود حي في السجل الاحصائي لأن الحياة ليست مضمونة في مرحلة ما بعد الولادة.

التسجيل الحيوي في الجزائر:

بموجب قانون الحالة المدنية يتوجب وجود ثلاث سجلات كل سنة على مستوى البلدية في نسختين لكل منها، مرقمة ومختومة من طرف رئيس المحكمة المختصة اقليميا قبل القيام بتسجيل أي من الولادات، الوفيات والزيجات. وعملية التسجيل هذه تتم بشكل متتال وفق رقم تسلسلي دون ترك بياض ولا كتابة بين الأسطر، ودون أي إضافة أو شطب مع إمضاء كل عقد وقت تسجيله.

وتنص المواد من 9 إلى 15 من هذا القانون على أن يتم التوقف عن التسجيل بهذه السجلات ويتم ختمها من طرف ضابط الحالة المدنية في 31 ديسمبر، وبعد إعداد قائمة أبجدية للعقود المسجلة تودع إحدى نسختي السجلات في محفوظات البلدية للاستعمال وترسل الثانية إلى كتابة الضبط بالمجلس القضائي المختص إقليميا.



كما أوجب القانون إعداد جداول عشرية بشكل منفصل (كل 10 سنوات) خلال 6 أشهر الأولى من السنة الحادية عشر. وتتسم سجلات الحالة المدنية بالسرية ويتم حفظها لدى ضابط الحالة المدنية، ويمنع من الاطلاع عليها إلا من طرف المؤهلين لهذا الغرض كالنواب العاملون ووكلائهم.

كيفية تسجيل الأحداث الديمغرافية:

1- عقود الميلاد:

يتم التصريح بالولادات خلال 5 أيام من الولادة (10 أيام لولايات الجنوب والخارج)، وكل من يتخلف عن التسجيل يعاقب وفق ما تنص عليه المادة 442 الفقرة الثانية من قانون العقوبات، ولا يجوز لضابط الحالة المدنية أن يسجل أي ولادة بعد انتهاء الأجل المحدد إلا بموجب حكم يصدره رئيس محكمة الدائرة التي ولد فيها الطفل مع بيان الملخص في الهامش لتاريخ الولادة. والأشخاص المخول لهم بالتصريح هم الأب، الأم، الطبيب، القابلة أو أي شخص حضر الولادة وتحرر شهادة الميلاد فوراً. ويبين عقد الميلاد تاريخ وساعة الولادة ومكانها، جنس الطفل، الأسماء التي أعطيت له، إضافة إلى أسماء وألقاب وأعمار ومهنة ومسكن الأب والأم.

2- عقد الزواج:

يختص بعقد الزواج ضابط الحالة المدنية، ويسجل هذا العقد؛ حال إتمامه، في سجل الزواج، ويتسلم الزوجين دفترًا عائلياً مثبتاً للزواج. أما في حال تم عقد الزواج أمام القاضي، يتسلم المعنيين شهادة تثبت الزواج، ويقوم بإرسال ملخصها من العقد في أجل ثلاثة أيام إلى ضابط الحالة

المدينة الذي يقوم بنسخه في سجل الحالة المدنية خلال 5 أيام، بعدها يسلم دفنًا غائبا للزوجين.

ويكتب بيان الزواج في السجلات على هامش عقد الميلاد لكلا الزوجين، كما يبين أنه قد تم وفق الشروط المنصوص عليها في القانون، ويتضمن عقد الزواج كذلك: الألقاب والأسماء والتواريخ ومحل ولادة الزوجين، ألقاب وأسماء أبوي كل منهما، ألقاب وأسماء أعمار الشهود.

3- عقد الوفاة:

لا يمكن دفن المتوفي إلا بترخيص من ضابط الحالة المدنية؛ الذي لا يسلمه إلا بعد تقديم شهادة معدة من قبل الطبيب أو من قبل ضابط الشرطة القضائية المكلف بالتحقيق في الوفاة. ويحرر ضابط الحالة المدنية بتحرير عقد الوفاة بناء على تصريح أحد أقرباء المتوفي أو أي شخص توجد لديه معلومات موثوقة عن المتوفي في أجل 24 ساعة ويمدد في حالة الولايات الجنوبية ويتضمن عقد الوفاة: (جريدة، 2017، ص 98)

- اليوم والساعة ومكان الوفاة.

- إسم ولقب المتوفي، تاريخ ومكان ولادته، ومهنته وعنوانه.

- أسماء وألقاب ومهنة وعنوان أبويه.

- إسم ولقب الزوج الآخر إذا كان المتوفي متزوجا، أو أرملا أو مطلقا.

- إسم ولقب وعمر ومهنة وعنوان المصح، وإذا كان من الممكن درجة قرابته بالشخص المتوفي.



المحاضرة التاسعة: مصادر أخرى للمعطيات الديمغرافية

1- سجلات السكان:

وتشمل كل السجلات التي تنظم وتسجل تحرك السكان وتراقب تطورهم بالزيادة والنقصان، إن استعمال هذه السجلات تعطي البلد بأكمله وتستعمل بصورة روتينية، ولذلك تعد مصدرا مهما للبيانات.

وقد أنشأت بعض الدول الأوروبية ما يسمى بالسجل الدائم للسكان، وهو عبارة عن ملف خاص بكل فرد يفتح عند الولادة، ويغلق بوفاة الفرد، وهذا السجل يرافق الفرد وتسجل فيه كافة المعلومات المتعلقة به.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا السجل يقتضي جهازا إداريا متمكنا ووعيا كبيرا لدى الأفراد والعائلات، لذا لانجد هذا السجل في الدول غير المتقدمة.

وتتضمن سجلات السكان سجلات للهجرة، حيث تعد بيانات الهجرة أقل قيمة من بيانات الاحصاءات الحيوية وذلك لعدة أسباب منها أن تعريف المهاجر يختلف من مكان لآخر أحيانا، كذلك قد يكون التصنيف القائم على مدة الهجرة والمسافة التي يقطعها المهاجر غير واضح، كما تزداد صعوبة الحصول على بيانات الهجرة إذا كانت داخلية بين مناطق الدولة الواحدة مما يستلزم دراستها اعتمادا على بيانات التعداد حيث يقارن تعدادان متتابعان ثم يعرف نصيب الزيادة الطبيعية في حجم السكان والباقي يمثل الهجرة سواء كانت سالبة أو موجبة.

2- التحقيق الميداني:



إن المسوح الدورية أصبحت مصدر مهم للمعطيات الديمغرافية في عدة دول حيث تستخدم هذه المسوح لجمع معلومات مباشرة عن الأحداث الديمغرافية.

وفي حالة عدم توفر نظام تسجيل مستمر للسكان، فإن التحقيقات بالعينة تكون ضرورية للحصول على معلومات جارية خلال فترات التعداد وتقديم مؤشرات احصائية قياسية للظاهرة وبصورة عامة فإن اهتمامات كبيرة قد أعطيت لمثل هذه المسوحات وذلك للحصول على معلومات عن الأحداث الديمغرافية. ويتم ذلك عن طريق اجراء المسح المتكون من زيارة ميدانية واحدة أو مسح يعتمد على عدة زيارات ميدانية خلال فترة زمنية محددة حيث يتم عن طريق هذه الزيارات متابعة الأفراد والأسر المشمولة بالمسح.

فإذا كان التعداد يتطلب الشمول أي جمع البيانات عن كل فرد من السكان، فإن ذلك قد يكون مكلفا ومجهدا ويتطلب وقتا طويلا سواء في الاعداد أو النشر كما أن ذلك قد يؤدي الى اشتراك بعض الذين لا تتوفر لديهم خبرة مناسبة في عمليات الحصر والتعداد، ولذلك يرى البعض ضرورة وجود عمليات مسح تشمل نسبة من السكان تتراوح بين 10% الى 25% على أن تكون هذه النسبة أو العينة ممثلة تمثيلا حقيقيا للسكان جميعا وأن تكون الفرصة أمام كل فرد للظهور في العينة. (أحمد علي اسماعيل، 1997، ص 27).

ولقد مزجت بعض الدول بين اجراء التعداد وأسلوب العينة بقصد الحصول على بيانات إضافية من الصعب الحصول عليها من التعداد خشية عدم دقتها مما يستلزم اختيار عينة من



السكان وتوجيه مجموعة من الأسئلة الاضافية إلى أفرادها، حيث تصمم العينة للحصول على بيانات تطبق على المجتمع ككل.

يلجأ الباحث الى جمع بيانات عن منطقة دراسته في حالة لم توفر له المصادر الوثائقية المكتوبة البيانات المطلوبة، وخطوات العمل لجمع البيانات الميدانية لا تختلف كثيرا عن بعضها البعض سواء أكان جمع هذه البيانات بطريقة العد الشامل أو بالعينة، ويمكن الاختلاف في أن نطاق العد يكون أوسع بكثير في مجال المسح الشامل بينما يكون محدودا في العينة.

وتتعدد أغراض وأساليب المسوح الديمغرافية الى حد كبير، إلا أن الهدف الأساسي من هذه المسوح يكون -دائما- وصفا دقيقا قدر الامكان لبعض الجوانب الديمغرافية لمجتمع ما، وهكذا يمكن أن يتضمن الخصوبة والوفيات والهجرة الى جانب الظروف التي تحدث فيها هذه الوقائع.

ومن الأهداف الأخرى الثانوية والمهمة لمعظم المسوح الديمغرافية تفسير بعض جوانب هذه الوقائع الديمغرافية بالبحث في الارتباطات القائمة بين المتغيرات التي يقيسها المسح. (Pressat، ترجمة: عبد الجواد، 2008، ص 323).

وقد يكون في ذهن الباحث فرضا يتعلق بالطريقة التي تتأثر بها المعالم الديمغرافية بمتغير أو أكثر، حيث أن المسح قد يصمم لدراسة صدق سلسلة شاملة من التصورات النظرية.

ويعد تصميم اطار البحث وتحديد خطته العامة أمرا أساسيا في مجال البحث العلمي، فالباحث يبدأ بتحديد الهدف من دراسته والأفكار التي سيتناولها، والبيانات اللازمة لذلك. وتتنوع المسوح الديمغرافية في تصميمها الى جانب تنوعها في أهدافها.

المحور الرابع: الظواهر الديمغرافية

المحاضرة العاشرة: الخصوبة

يعرف الحدث الديمغرافي بأنه كل حدث يمكن أن يؤدي إلى التأثير على العدد السكاني أو على تركيبته.

عند تكرار هذا الحدث ينشأ عنه ما يسمى بالظاهرة الديمغرافية، والتي يمكن حصرها في الظواهر التالية: الوفاة، الولادات، الزواج و الهجرة. ويمكن لأي من هذه الظواهر أن تتفرع إلى ظواهر فرعية، مثلا: الزواج الأول، وفيات الأطفال، الهجرة الأولى.

يمكن تقسيم الظواهر الديمغرافية إلى:

* **الظواهر المدروسة والظواهر المشوشة:** عندما ندرس ظاهرة ما كالزواج مثلا لا نستطيع التحكم في ظاهرة ثانية يمكن ان تؤثر في النتائج، كالوفاة فنحن لا نعلم موقف المتوفي من الزواج كونهم قد توفوا، فالوفاة في هذه الحالة تعد ظاهرة مشوشة و الزواج هو الظاهرة المدروسة.

* **الظواهر السلبية و الظواهر الحيادية:**

تتميز الظواهر السلبية بأنها تخرج الفرد الملاحظ عن مجال الملاحظة سواء بوفاة أو بهجرة خارجية بينما تتميز الظواهر الحيادية بأنها لا تخرج الفرد من مجال الملاحظة كظاهرة الزواج.

* **الظواهر المتكررة والظواهر غير المتكررة:**

الظواهر المتكررة هي التي للفرد أن يعيشها أكثر من مرة كالزواج أو الهجرة، بينما الظواهر غير المتكررة لا يتعرض لها الفرد إلا مرة واحدة كالوفاة، الزواج الأول أو الهجرة الأولى.....

أولاً: الخصوبة

تعريف الخصوبة: أحد عوامل التغير السكاني الثلاث، وتتميز عن الوفيات بأنها ليست حتمية، كما أن معدلاتها تفوق معدلات الوفيات والهجرة. وتعني القدرة الفيزيولوجية على الانجاب أي عكس العقم، وهذه الخصوبة الطبيعية، أما الخصوبة الفعلية فهي عدد المواليد الأحياء الذين تنجبهم المرأة خلال فترة الانجاب.

العوامل المؤثرة على الخصوبة: يمكن أن تتأثر الخصوبة بعوامل اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، دينية وغيرها يختلف تأثيرها من دولة لأخرى ومنها:

- استعمال وسائل منع الحمل
- الاجهاض
- معدلات الطلاق والتمرل أو المدة التي تقضيها النساء خارج الزواج.
- نسبة المتزوجات
- الامتناع القهري عن الجماع لأسباب صحية
- العقم

بعض مقاييس حساب الخصوبة: حسب ONS

المعدل الخام للولادات crude birth rate (%): حاصل قسمة عدد المواليد أحياء المصححة للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة.



معدل الخصوبة الكلي **general fertility rate** هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل

امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية، مع افتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال

هذه السنة.

معدل الخصوبة العام حسب السن (%): هو حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء للنساء خلال

السنة في ذات السن على العدد الكلي للنساء من نفس السن.

متوسط العمر عند الإنجاب: هو السن المتوسط للنساء اللواتي وضعن مولودا في السنة.

معدلات الخصوبة في الجزائر:

السنة	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
عدد الولادات (بالآلاف)	775	589	619	617	649	669	705	759	785	817	849	888	910	978	965	1014	1040	1007	1080	
المعدل الخام للولادات (%)	30,94	19,36	20,03	19,60	20,36	20,67	21,36	22,07	22,98	23,62	24,07	24,68	24,78	26,08	25,14	25,93	26,03	26,12	25,40	
معدل الخصوبة الكلي (طفل / امرأة)	4,5	4,4	...	4,5	4,5	...	4,5	4,8	4,8	4,9	4,9	5,0	4,9	5,0	5,1	5,1	5,1	
معدل الخصوبة العام حسب السن (%)																				
15-19 سنة	23	10,7	...	7,5	7,7	...	7,7	8,8	9,6	9,1	9,5	9,1	9,8	9,2	9,7	10,3	9,8	
20-24 سنة	148	80,2	...	64,5	64,3	...	63,1	76,1	77,9	81,5	73,1	87,1	82,5	83,8	87,0	91,2	88,0	
25-29 سنة	222	137,1	...	123,3	124,1	...	125,2	142,1	144,3	133,4	142,2	145,3	156,3	151,0	156,8	162,2	158,6	
30-34 سنة	223	136,1	...	137,2	141,1	...	142,1	152,6	154,3	166,3	156,2	160,3	151,8	165,5	167,4	168,0	169,4	
35-39 سنة	186	102,6	...	112,7	113,3	...	112,8	121,7	122,1	130,8	131,7	143,6	118,4	143,2	126,3	123,7	127,8	
40-44 سنة	86	47,7	...	45,1	49,6	...	48,0	52,1	53,2	60,4	63,4	49,1	62,1	51,4	62,0	62,1	62,7	
45-49 سنة	17	10,2	...	6,2	6,4	...	4,8	8,2	8,3	6,0	7,4	6,0	6,3	5,7	8,9	8,8	9,0	
متوسط العمر عند الإنجاب (بالسنة)	29,5	34,0	...	32,0	32,1	...	34,0	31,9	31,8	34,0	32,4	31,8	31,7	31,8	31,8	31,7	31,8	



المحاضرة الحادية عشر: ثانيا: الوفيات

الموت: Death هو الاختفاء الدائم لجميع علامات الحياة في أي وقت بعد الولادة. ووفقا لتعريف منظمة الصحة العالمية فإن الموت يمكن أن يحدث بعد الولادة الحية فقط، ووفق هذا التعريف فهو يستبعد الوفيات الجنينية المتأخرة stillbirth أو الاجهاض اللذان يصنفان ضمن وفيات الأجنة. foetal mortality.

الوفاة: mortality هي العملية التي يحدث بواسطتها الموت في مجتمع ما. وتشكل الدراسة الاحصائية للموت أساس علم السكان، كما أن الوفيات تشكل موضوعا رئيسيا للبحث المعاصر. وتشير كلمة الوفاة بشكل ضمني إلى الظروف المسببة للموت، ولا تشير إلى مقاييس بعينها تتأثر بعوامل أخرى معدل الوفيات التقريبي crude death rate مثلا يعكس التركيب العمري للسكان إلى جانب الأنماط السائدة للوفاة، ويختلف العمر الذي تحدث عنده الوفاة وأسبابها اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى.

أسباب الوفيات:

الوفيات الداخلية المنشأ: Endogenous mortality يقصد بها الوفيات الناجمة عن التكوين الوراثي أو الظروف التي تحدث قبل الولادة أو أثناءها، فالمولود حديث الولادة يتعرض لمخاطر الموت نتيجة للعوامل الداخلية مثل التشوهات الخلقية الناجمة عن التكوين الوراثي. وتسود الوفيات الداخلية المنشأ في الدول المتقدمة، وهي الوفيات التي تنجم أساسا عن السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية.



الوفيات الخارجية المنشأ: Exogenous mortality هي الوفيات الناتجة عن أسباب خارجية أو بيئية مثل الحوادث والأمراض الطفيلية أو المعدية مثل الطاعون والجذري والسل.

جدول الحياة: Life table

هو وصف تفصيلي للوفيات في مجتمع ما من خلال احتمال الوفاة ومعالم احصائية أخرى متعددة في كل عمر من الأعمار. ويعد جدول الحياة أداة فعالة لتحليل الوفيات أو أية عملية غير متجددة. ويتكون من قيم دوال متعددة (احتمالات الوفاة ${}_aQ_x$) للأشخاص في كل عمر أو فئة عمرية. وعندما يضم بيانات حسب السن يعرف بجدول الحياة التام أو المفصل؛ أما إذا كانت البيانات لفئات عمرية -وهو الشائع- فيعد جدول حياة مختصر.

جدول 4: جدول مختصر للوفيات (بيانات الحالة المدنية) - السنة 1977-

E_x	T_x	$L(x, x+a)$	$d(x, x+a)$	l_x	Q_x	العمر x
55,13	5 512 639	91 742	12 505	100 000	0,12705	0 سنة
52,10	5 420 897	338 716	4 983	87 295	0,05708	01 سنة
61,74	5 082 181	407 980	1 431	82 312	0,01740	05 سنة
57,79	4 674 201	402 038	943	80 880	0,01168	10 سنة
53,45	4 272 163	397 045	1 051	79 935	0,01316	15 سنة
49,12	3 875 118	391 315	1 210	78 883	0,01573	20 سنة
44,87	3 483 803	384 418	1 518	77 643	0,01956	25 سنة
40,71	3 099 385	376 955	1 455	76 124	0,01926	30 سنة
36,47	2 722 430	369 503	1 513	74 658	0,02029	35 سنة
32,17	2 352 927	361 280	1 772	73 143	0,02425	40 سنة
27,91	1 991 647	350 880	2 384	71 369	0,03343	45 سنة
23,79	1 640 767	336 973	3 175	68 983	0,04606	50 سنة
19,81	1 303 794	318 073	4 380	65 806	0,06661	55 سنة
16,05	985 721	291 200	6 351	61 423	0,10364	60 سنة
12,61	694 521	253 170	8 839	55 057	0,16067	65 سنة
9,55	441 351	201 028	12 002	46 211	0,25992	70 سنة
7,03	240 323	137 805	13 267	34 209	0,38823	75 سنة
4,90	102 518	102 518	20 922	20 922	1,00000	80 سنة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الحالة المدنية) retrospective 1962-2011

جدول 31: جدول مختصر للوفيات (بيانات الحالة المدنية) - السنة 2011

المس x	Q_x	l_x	$d(x, x+a)$ للجنسين	$L(x, x+a)$	T_x	E_x
0 سنة	0,0231	100000	2314	98149	7645931	76,5
01 سنة	0,0038	97686	367	390009	7327783	77,8
05 سنة	0,0022	97319	212	486063	7157774	73,5
10 سنة	0,0019	97107	185	485071	6671711	68,7
15 سنة	0,0027	96922	266	483942	6186640	63,8
20 سنة	0,0034	96655	326	482462	5702693	59,0
25 سنة	0,0042	96329	404	480636	5220236	54,2
30 سنة	0,0051	95925	490	478400	4739601	49,4
35 سنة	0,0066	95435	626	475610	4261201	44,7
40 سنة	0,0089	94809	840	471946	3785591	39,9
45 سنة	0,0136	93969	1274	466661	3313646	35,3
50 سنة	0,0196	92695	1815	458936	2846985	30,7
55 سنة	0,0308	90830	2801	447355	2388049	26,3
60 سنة	0,0471	88079	4150	430019	1940654	22,0
65 سنة	0,0701	83929	5887	404927	1510634	18,0
70 سنة	0,1155	78042	9011	367682	1105707	14,2
75 سنة	0,1964	69031	13556	311264	738026	10,7
80 سنة	0,3187	55475	17677	233182	426761	7,7
85 سنة	1,0000	37798	37798	193579	193579	5,1

أمل الحياة أو الأجل المتوقع: Life expectancy

هو متوسط عدد السنوات الاضافية التي سوف يعيشها الفرد إذا انطبقت شروط الوفاة التي يدل عليها جدول حياة معين. ويرمز للأجل المتوقع عند العمر x بالرمز e_x وللأجل المتوقع عند الميلاد بالرمز e_0

ويستخدم e_0 على نطاق أوسع من غيره بوصفه مؤشرا على أوضاع الوفيات كونه مقياسا يستند على حادثة الوفيات في جميع الأعمار وكذا لكونه لا يتأثر بالتركيب العمري.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة e_0 تكون أقل من بعض قيم e_x ، وحين تكون وفيات الرضع والطفولة المبكرة مرتفعة يسجل أعلى أجل متوقع للحياة عند سن الخامسة (e_5)، وغالبا ما تكون قيمة الأجل المتوقع عند السنة الأولى من العمر (e_1) أعلى من قيمة e_0 في الدول المتقدمة التي تكون فيها وفيات الرضع منخفضة.



وقد عرف أمل الحياة تحسنا ملحوظا في العالم خلال القرن العشرين؛ إذ أصبح من النادر وجود قيمة لهذا المؤشر تقل عن 40 سنة.

وعموما فإن الأجل المتوقع للحياة للإناث يفوق نظيره لدى الذكور بما يتراوح ما بين عامين وثمانية أعوام.

وقد يرجع ذلك إلى وجود اختلافات في عادات التدخين، الكحول، البدانة، التعرض للضغوط، إضافة إلى الاختلافات المهنية والبيولوجية.

أمل الحياة في الجزائر:

لقد عرف العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر ارتفاعا بفعل تحسن الأوضاع الصحية وتطبيق مجانية العلاج منذ 1974. فقد انتقل من 47 سنة غداة الاستقلال إلى 65.4 سنة 1987، ثم إلى 70.5 سنة عام 2000 ليصل إلى أكثر من 77.5 سنة عام 2017؛ 76.9 للذكور و78.2 عند الإناث. والجدول التالي يبين التطور التاريخي لأمل الحياة عند الجزائريين.

السنة	1962	1970	1979	1987	1993	1998	2000	2006	2011	2014	2017
e_0	47	53.4	57	65.4	67.8	68	72.5	75.7	76.4	77.2	77.6

المصدر: جريدة، ص 111، 2017 / الديوان الوطني للإحصائيات: D.S n°: 816

الوفيات في الجزائر: الجدول التالي يوضح تطور معدل الوفيات العام ووفيات الرضع حسب

الديوان الوطني للإحصائيات منذ 1990

السنة	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوفيات العامة																			
عدد الوفيات (بالآلاف)	151	140	141	138	145	141	147	144	149	153	159	157	162	170	168	174	183	180	10
المعدل الخام للوفيات (بـ %)	6,03	4,59	4,56	4,41	4,55	4,36	4,47	4,30	4,38	4,42	4,51	4,37	4,41	4,53	4,39	4,44	4,57	4,42	55
وفيات الرضع و الأطفال دون الخامسة من العمر																			
عدد وفيات الرضع	36 270	21 072	22 455	20 608	21 090	20 300	21 334	19 845	20 513	20 793	21 076	21 046	21 055	22 088	21 586	22 282	23 150	22 271	240
معدل وفيات الرضع إجمالي (بـ %)	46,8	36,9	37,5	34,7	32,5	30,4	30,4	26,9	26,2	25,5	24,8	23,7	23,1	22,6	22,4	22,0	22,3	20,9	0
معدل وفيات الرضع ذكور (بـ %)	49,2	38,4	38,9	36,1	34,6	32,2	32,4	28,3	27,9	26,9	26,6	25,2	24,6	23,9	23,6	23,5	23,7	22,4	6
معدل وفيات الرضع إناث (بـ %)	45,8	35,3	35,9	33,3	30,3	28,5	28,2	25,3	24,4	23,9	22,9	22,2	21,6	21,2	21,2	20,4	20,7	19,3	3

الهرم السكاني:

عبارة عن عرض بياني للسكان حسب العمر والنوع، حيث يرسم بوضع عدد الذكور على اليسار، والإناث على اليمين، والأعمار تكون مرتبة سنويا أو على شكل فئات خمسية؛ في الوقت الذي يوضع فيه عدد (نسبة) السكان في المحور الأفقي.

وعموما هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأهرام السكانية وهي:

عريض القاعدة ويتميز بنسب كبيرة من السكان في الأعمار الصغرى وفي المقابل نسب صغرى من كبار السن نتيجة ارتفاع مستوى الخصوبة. وضيق القاعدة يتميز بنسب اقل من السكان في الأعمار الصغرى، و الثابت ويتميز هذا النوع بنسب متقاربة من السكان في الفئات العمرية المختلفة، مع تناقص تدريجي نحو قمة الهرم.

كما يأخذ الهرم السكاني الأشكال التالية: (مشروع كتاب في الديمغرافيا، بدون ذكر المؤلف)

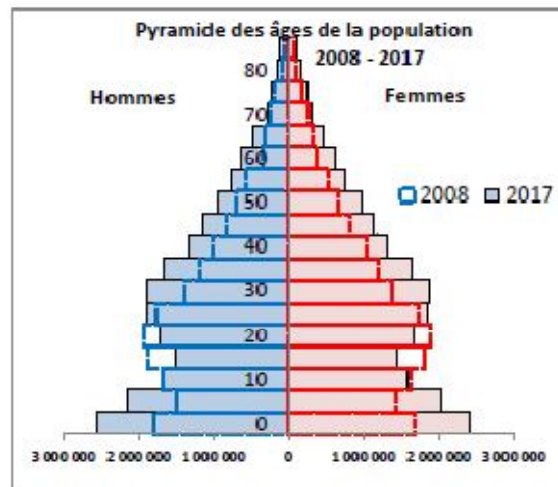
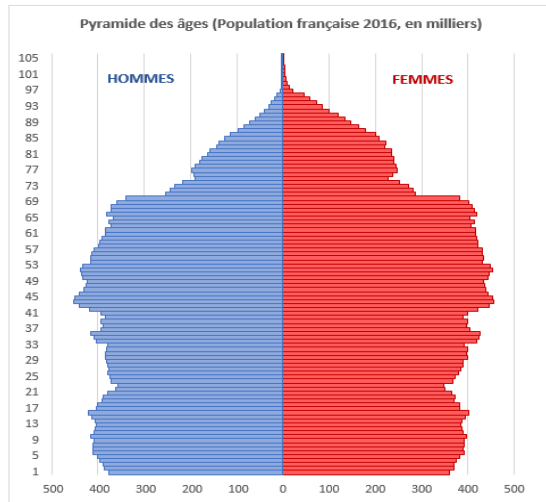
- شكل الفطر « champignon » ويمتاز بقاعدة مستطولة ضيقة وقمة أكثر اتساعا.



- شكل هرمي « pyramidal » ويمتاز بقاعدة واسعة وقمة مذببة مستطولة.
- شكل الفللفة « poire » ويمتاز بقاعدة مذببة تزداد اتساعا كلما ارتفعنا نحو القمة.
- شكل « pagode » يمتاز بقاعدة تزداد في الاتساع قبل ان تختنق بشكل سريع
- شكل ساعة رملية « sablier » يمتاز بقاعدة واسعة تختنق في الوسط ثم تعاود الاتساع حتى القمة.

- شكل كرة القدم الأمريكية « ballon de rugby » يمتاز بقاعدة ضيقة مختنقة تزداد اتساعا في الوسط ثم تعاود الاختناق حتى القمة.

مقارنة الهرم السكاني للجزائر وفرنسا:



المصدر: excelinsmartdata.fr

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، D.S n°: 816

المحاضرة الثانية عشر: ثالثا: الهجرة

يتسم مفهوم الهجرة بالغموض وعدم الوضوح، حيث يوجد تباين واختلاف في تحديده مع غيره من المفاهيم المشابهة له، فالمهاجر يختلف عن المتنقل والمسافر ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذي ينتقل من مسكن لآخر حتى ولو اضطره ذلك إلى تخطي حدود بلده. (القصير، 1992) لأن نقل محل الإقامة في الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة المهاجر برمتها أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول، ويرتبط كل ذلك بالأساس بتحديد المسافة التي يقطعها المهاجر والمدة التي يقضيها في المكان الجديد.

مفهوم الهجرة:

يرى ابن خلدون " أن الانسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية وأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء " ، فالإنسان مهاجر دائما إلى حيث تتوافر سبل عيشه الرغيد وتأمين حياته بصورة أفضل. (العيساوي، 2004، ص59).

تعريف المعجم الديمغرافي: "الهجرة هي مجموع التنقلات التي تؤدي إلى تحويل إقامة المعني من المكان الأصلي أو مكان الانطلاق إلى مكان الوجهة أو مكان الوصول". هذا التعريف يفترض أن إقامة الفرد هو "المكان الذي عادة يسكنه" (D. Courgeau, p 152).

تعريف جامعة الدول العربية للهجرة (جامعة الدول العربية، 1983، ص7): يقصد بالهجرة حالة تغيير محل الإقامة المعتاد أو الدائم للفرد خلال فترة الاسناد الزمني أي أن الهجرة عبارة عن

حالة تحرك الفرد من مكان يقيم فيه بصفة معتادة (دائمة) الى مكان آخر من اجل الإقامة فيه بصفة معتادة (دائمة) خلال فترة الإسناد الزمني بحيث يفصل بين المكانين حدود إدارية أو سياسية محددة، ومن ثم يكون لدينا الأنواع الثلاثة التالية من الهجرة:

هجرة محلية – هجرة داخلية – هجرة خارجية

وبالتالي يستبعد من تحركات الهجرة التحركات الموسمية أو المؤقتة أو تنقلات البدو.

ولهذا حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال، أو تحول، أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة الإقامة الاعتيادية الى منطقة أخرى داخل حدود الدولة أو منطقة أخرى خارج حدود هذه الدولة، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بدونها كما أنها قد تتم عملية الانتقال أو التحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى بصورة دائمة أو مؤقتة.

كما يقصد بالهجرة الداخلية بأنها:

- "انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية الى منطقة جغرافية أخرى داخل حدود الدولة بقصد الإقامة الدائمة سواء أكان ذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية" (خالد زهدي خواجه، ص2).

- "هي كل حركة فردية أو جماعية من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، بنية الاستقرار والإقامة في المنطقة الادارية الجديدة سواء أكانت هجرتهم على غير ارادتهم بهدف تحسين نمط حياتهم أو بمحض اختيارهم لتحقيق رغبات واحتياجات اجتماعية وبيولوجية ونفسية واقتصادية عجزت انساق ونظم المجتمع الأصلي (المنطقة الادارية الأولى) عن اشباعها كلياً أو جزئياً".



وتتفق هذه التعريفات مع مفهوم الهجرة بأنها الحركة السكانية إذا أعقبها إقامة دائمة، وحددت الإقامة الدائمة لمدة عام على الأقل، وفي حالة الجزائر تعتمد في تعداداتها على أبى الإقامة الدائمة لمدة ستة أشهر على الأقل.

إن أهمية دراسة الهجرة تكمن في كونها أحد العوامل الثلاثة المؤثرة على نمو السكان إضافة إلى عنصري الزيادة الطبيعية، حيث تكون الهجرة سببا في زيادة حجم سكان المنطقة المهاجر إليها في حين تتسبب في نقصان حجم السكان في المناطق المهاجر منها، وبالتالي تكون المسببة لاختلاف معدلات نمو مناطق الدولة المختلفة مما يترتب عنه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

المفاهيم الأساسية لدراسة الهجرة:

المهاجر: هو الشخص الذي يغير محل إقامته من منطقة إدارية إلى أخرى خلال فترة الاسناد الزمني لدراسة الهجرة، وتعرفه الأمم المتحدة " بأنه الشخص الذي يحول محل اقامته المعتادة مرة على الأقل من منطقة الى أخرى خلال فترة زمنية معينة". وفي التعدادات الجزائرية تطرق الى التعريف في تعداد 1998، الذي عرف المهاجر بأنه الشخص الذي يقيم سنة 1987 في نفس مكان ميلاده ويختلف عن مكان اقامته في تعداد 1998، وبالتالي يغفل عدد الهجرات والهجرة العائدة.

المهاجر للداخل: هو الشخص الذي يدخل الحدود الإدارية لمنطقة معينة من نقطة خارجها ولكن داخل نفس الدولة وهو يختلف عن الشخص الذي يدخل المنطقة من نقطة خارج حدود هذه الدولة (Immigrant) والذي يعتبر مهاجرا دوليا.

المهاجر للخارج: هو الشخص الذي يغادر منطقة إدارية معينة بإجتياز حدودها إلى نقطة خارجها ولكن داخل حدود نفس الدولة، وهو يختلف عن الشخص الذي يغادر إلى نقطة خارج حدود الدولة (emigrant) والذي يعتبر مهاجرا دوليا.

فترة الهجرة أو الاسناد الزمني: هي الفترة الزمنية المرجعية للبيانات التي يتم جمعها، وتختلف هذه الفترة من بيان لآخر تبعالنوعه وطبيعته، وتتراوح بين لحظة ويوم وأسبوع و شهر أو سنة فأكثر.

وبالنسبة للهجرة هي الفترة التي تجمع عنها بيانات الهجرة وقد تكون محددة بسنة او 5 سنوات أو 10 سنوات أو الفترة الواقعة بين التعدادات أو قد تكون طوال عمر الفرد.

المنطقة الاصلية أو المغادرة : هي المنطقة التي يغادرها المهاجر قاصدا منطقة أخرى، وهي إما ان تكون مكان الاقامة عند بداية فترة الاسناد، أو مكان الاقامة الذي حصلت منه آخر حركة للتنقل.

المنطقة المقصودة أو منطقة الوصول: هي المنطقة التي يقصدها أو يصلها المهاجر، أي منطقة الاقامة الاخيرة في نهاية فترة الاسناد الزمني.

صافي الهجرة: هو الفرق بين حجم الهجرة القادمة أو الهجرة الوافدة (عدد المهاجرين للداخل) الى منطقة هجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وحجم الهجرة المغادرة (عدد المهاجرين للخارج) من تلك المنطقة خلال نفس الفترة الزمنية.

تيارات الهجرة: هي المجموع الكلي لحركات الهجرة التي حصلت خلال فترة الاستناد الزمني، وهذه الحركات تكون مشتركة بين منطقة الأصل والمنطقة المقصودة. وسيتم التطرق لهذا المفهوم بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث خلال هذه الدراسة.

الهجرة خلال فترة الحياة والمهاجر خلال فترة الحياة: المهاجر خلال فترة الحياة هو الشخص الذي يختلف مكان اقامته لحظة التعداد عن مكان ولادته، ويطلق على عدد هؤلاء الأشخاص في المجتمع مصطلح الهجرة خلال فترة الحياة، وهذا العدد يقل كثيرا عن عدد مرات الهجرة التي حصلت للسكان الأحياء، ولعدد السكان الذين هاجروا خلال فترة الحياة، ويرجع السبب إلى استبعاد كل حالات الهجرة التي قام بها الفرد خلال الفترة بين مغادرته مكان ولادته واستقراره في محل ولادته وكذلك يستبعد هجرة الذين ماتوا قبل تاريخ التعداد.

وإذا ما أضفنا إلى عدد المهاجرين عدد الذين عادوا إلى محل ولادتهم نحصل على عدد الأشخاص الذين هاجروا وبالتالي يصبح تعريف المهاجر خلال فترة الحياة بأنه الشخص الذي عاش خارج محل ولادته ولو مرة على الأقل.

معايير تصنيف الهجرة وأنواعها

من خلال استعراض مختلف تعاريف الهجرة يتضح أن هناك أنواع كثيرة للهجرة، يمكن تصنيفها على أسس تسمح بالتمييز بين نوع وآخر كما يلي:

تصنيف الهجرة من حيث الكم: حيث تصنف الهجرة على هذا الأساس إلى هجرة فردية وجماعية.

الهجرة الفردية: وهي التي تتخذ فيها الهجرة الصورة الفردية؛ حيث يقوم الفرد بترك مكان سكنه الأصلي.

الهجرة الجماعية: حيث يشترك فيها جملة أفراد أو أسر، كما قد تعتمد إلى الهجرة جماعات كبيرة من السكان وتسمى عندئذ هجرة الجماهير، أو قد تتخذ صورة الجلاء الذي يطلق على ترك السكان لبلادهم فوراً اثر نازلة أو كارثة تنزل بهم (محمد عبده محجوب، 1977، ص 31).

تصنيف الهجرة من حيث الكيف:

الهجرة الشاقولية: وهي الهجرة التي يهدف من خلالها المهاجر إلى إحداث تغير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية.

الهجرة الأفقية: ويقصد بها تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بالعمل نفسه، كأن ينتقل مزارع من قريته، لضيق أرضه، أو جفافها، ليذهب إلى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض الخصبة والمياه، وفي كلتا القريتين يعمل مزارعاً. (عبد القادر القصير، 1992، ص 110-111).

البعد الزمني في تصنيف الهجرة:

الهجرة الدائمة: تمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى أخرى وما يصاحبها من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى.

الهجرة المؤقتة: تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاتاً مؤقتة، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلاً

لهجرة العمال الى البلدان التي تتوفر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة، ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية (علي عبد الرزاق جلبي، ص214، 2011).

تصنيف الهجرة حسب ارادة القائمين بها:

الهجرة الارادية (الاختيارية): وتشمل كل الهجرات التي يقوم بها الفرد أو الجماعات داخلية كانت أو خارجية، باختيارهم وإرادتهم من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير محل إقامتهم المعتاد بغير ضغط أو إجبار رسمي.

الهجرة الاجبارية: ويطلق عليها أيضا الهجرة الاضطرارية أو المخططة، وهي الهجرات القهرية أو القسرية التي يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة قد تفرضها الطبيعية، أو الدولة لأغراض عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن، تنظيمية أو سياسية، أو إعادة التوطين للسكان خلال عمليات التنمية أو إعادة التهيئة الاقليمية.

البعد المكاني في تصنيف الهجرة:

الهجرة الخارجية أو الدولية: هي عملية انتقال عدد من أفراد المجتمع الى مجتمع آخر بتجاوز الحدود السياسية للدولة طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها.



الهجرة الداخلية: والتي هي موضوع الدراسة وقد قدمت تعاريف لها أيضا وسيتم هذا إبراز

الخصائص التي تميزها عن الهجرة الخارجية، وهي كالآتي:

- تتميز بأنها أسهل وأقل تكلفة من الهجرة الخارجية بحكم أن الانتقال لا يعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج كما في الهجرة الخارجية.

- ان مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين دوليا لا تواجه المهاجرين داخليا.

- استعداد الناس من الناحية النفسية للهجرة الداخلية أكثر منه في الهجرة الدولية.

- تتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان

تجذب في الوقت نفسه مهاجرين اليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان الى خارجها.

(عبد القادر القصير، 1992، ص 129).

هذه الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الهجرة قد تحقق جميعها في آن، ففي الواقع الجزائري

نجد أن هذه التصنيفات معظمها يتحقق، فمن الهجرة الريفية وبين الولايات التي تمثل الهجرة

الداخلية، إلى الهجرة غير الشرعية (الحرقة) التي تمثل الهجرة الخارجية وأيضا الهجرة في صورتها

الجماعية، وإن كانت غير قانونية، والهجرة الموسمية للعمل في الفلاحة وهي هجرة مؤقتة،

والهجرة الى الولايات الجنوبية بسبب الوظيفة والتي تمثل الهجرة القسرية وغيرها.

نظريات الهجرة

لقد تعددت وجهات نظر العلماء حول نظريات الهجرة؛ وهذا التعدد ناتج عن اختلاف اهتماماتهم

واختصاصاتهم؛ التي تتوزع بين علوم عدة درست هذه الظاهرة الاجتماعية وتناولتها من زوايا

مختلفة، وعلى وفق موضوعات تلك العلوم ومناهجها كالديمغرافيا والجغرافيا وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد.



لذلك يصعب الإحاطة بعرض وتحليل جميع نظريات الهجرة، ومن أهم تلك النظريات:

نظرية الطرد والجذب :

تعد نظرية الطرد والجذب أو نظرية الدفع والجذب، من أكثر النظريات التي ناقشت إشكالية الهجرة وترى أن الهجرة ترجع إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة يدفع ببعض أفرادها إلى خارج موطنهم، مع وجود عوامل أخرى مغرية تجذبهم نحو مكان آخر. وحدد Bogue عوامل الطرد في: (العيساوي، 2004).

أ - تراجع وهبوط الثروة القومية.

ب- فقدان الوظيفة الناتجة عن العجز في المدفوعات.

ج - المعاملة التي تتسم بالظلم والقمع الناتجة عن أسباب سياسية أو دينية أو عرقية.

د - عزل الفرد وإبعاده عن الجماعة إذا كان مؤيد العقيدة معينة مؤثرة في الجماعة التي يعيش

معها.

هـ - حصول كوارث كالفيضانات والجفاف والزلازل والحرائق.

أما عوامل الجذب فقد حددها بالآتي :

أ - توافر فرص العمل لبعض المهن والوظائف .

ب - الحصول على دخل أفضل.

ج - توافر الأنشطة المختلفة في المدن.



د - توافر الخدمات الأفضل من حيث السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وقدم Bogue سنة 1961 تفسيراً لعملية الطرد والجذب وعلاقتها بالاختيار مفادها:

- إن هنالك مراحل متعاقبة في تطور الهجرات تبدأ بالانتقال، ثم الاستقرار والثبات في المكان

الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وتعتمد الهجرة على البالغين

من متوسطي العمر ومن غير المتزوجين.

- يكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.

- تفقد المناطق الأصلية ذوو المستوى التعليمي الجيد، بينما تجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي

الصناعي.

- إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فإن عملية الاختيار تزداد بالتبعية، أي للتأثير الاجتماعي دور

في اختيار الهجرة.

أما Todaro وفي ضوء بحث دوافع الهجرة بين الريفين والحضر، يفترض أن الاقتصاد مكون من

شقين: أحدهما تقليدي في الريف يقوم على إنتاج ما يكفي لاستهلاكه ويمتاز بانتاجية منخفضة

وعمالة فائضة؛ والثاني معاصر في الحضر ويتميز بعكس الأول إضافة إلى أنه يمتص العمالة

الفائضة من القطاع التقليدي بالتدرج، فقد حددها في الآتي:

أ - تحدث الهجرة على نحو رئيس نتيجة لعوامل اقتصادية موضوعية؛ وهي ذات علاقة بالمكان

والتكاليف المالية والنفسية.

ب - يفترض أن الشخص المرشح للهجرة يبني قرار الهجرة على أساس الفرق في الدخل المتوقع بين الموطن السابق واللاحق ويتحدد هذا الفرق على وفق تفاعل الفرق في الدخل الحقيقي بين الريف والحضر من جهة، ومع احتمال الحصول على عمل في الحضر من جهة أخرى حيث يتم تقديره اعتماداً على معدل البطالة السائدة.

ج - يتناسب احتمال وجود عمل في الحضر عكسياً مع وجود البطالة في الريف، وتكون نسب الهجرة أكبر من معدلات زيادة فرص العمل في الحضر.

نظرية المسافة والجذب :

في الواقع هي ليست نظرية واحدة وإنما العديد من القوانين التي حاول من خلالها الباحثون تطوير نظرية يمكن من خلالها تفسير عملية الهجرة وأسبابها ودوافعها، تستند هذه على أساس علاقة الهجرة بالمسافة.

فالمسافة مهمة وأساسية لفهم أي تنظيم مكاني، فالمسافة سواء أكانت مطلقة أو نسبية تقتضي أنواعاً من التيارات والحركة والاتصال بين المواقع والأنشطة المختلفة التي تعرف بالتفاعل المكاني، وقد ساهم التقدم التقني في وسائل النقل في تقليل أو اختصار المسافة، إلا أن أثرها لم يختلف تماماً، حيث يبقى أثرها واضحاً على حركة السكان. (عبير حسن، 2005، ص32).

وكان من الأعمال الرائدة في هذا المجال دراسة Ernst Ravenstein عام 1885 للهجرة الداخلية في بريطانيا من أجل الوصول إلى قوانين عامة تحكم عملية الهجرة، وتعد محاولته في مقالته عن الهجرة أول محاولة نظرية تفسر عملية الهجرة من جوانبها المختلفة.

جاءت هذه القوانين كما يلي: (الربايعة أحمد، 1983، ص15).

1. إن هناك علاقة بين الهجرة والمسافة إذ ينتقل العدد الأكبر من المهاجرين دائماً مسافات قصيرة، ويقل عددهم كلما بعدت المسافة، وأن المهاجرين غالباً ما يتجهون إلى المراكز الاقتصادية والتجارية. وقد لوحظ أن الهجرات الواسعة والمسافات البعيدة في العالم تتأثر بعوامل أخرى، ومن بينها القوانين التي تسنها البلدان المستقبلة للهجرة، فضلاً عن الإجراءات المادية والاجتماعية في بعض البلدان.

2. تتم الهجرة على مراحل وتعمل على إزاحة السكان الأصليين، وتبدأ من حدود المدن وحولها فتحدث عمليات امتصاص تدريجي للداخل، وأن عملية الامتصاص هذه تحدث على نحو مؤداه أن سكان الريف المجاورين مباشرة للمدينة يتجهون إليها مباشرة، وأن الفراغ الذي يخلقه المهاجرون يمتلئ بمهاجرين جدد من مناطق أخرى أكثر بعداً حتى يصل المهاجرون إلى أبعد ركن من أركان المدينة .

3. إن عملية التوزيع Distribution هي نقيض عملية الامتصاص Absorption مع أن لها خصائص مشابهة .

4. كل تيار رئيسي للهجرة يقابله تيار دائري يكافئه.

5. إن تدرج المهاجرين في بعض المسافات الطويلة عموماً يقوم على أساس تفضيلهم لأكثر المراكز التجارية والصناعية .

6. سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.

7. الإناث أكثر هجرة من الذكور الأصليين .

ويشير فيبر في تحليله لنمو المدن في القرن التاسع عشر إلى أن مدى الهجرة يطول أو يقصر تبعاً لأهمية منطقة الجذب، فحجم الهجرة يتناسب طردياً مع أهمية منطقة الوصول وعكسياً مع أهمية المنطقة الأصلية ومع مسافة الهجرة بين منطقتي الطرد والجذب، إذ أشار إلى أن تيار الهجرة يتجه نحو المدينة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات لأنها ركزت على هجرة الأفراد التي تتحدد بحجم المسافة التي تفصل بين المكانين (مكان المغادرة ومكان الوصول) ويوحى بضالة فرص الفرد في الاختيارات، وأثبتت بعض الدراسات عقم هذا النموذج لأن الهجرة عادة تتم على وفق رغبات واختيارات الأفراد، وليس على وفق تحديد هذا النموذج.

نظرية اتخاذ قرار الهجرة :

أوضحت نظرية اتخاذ قرار الهجرة عدداً من العوامل التي تدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة، وهو قرار ناتج عن تأثير عوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية وحتى نفسية، وتؤدي العوامل الموضوعية والذاتية دوراً في اتخاذ قرار الهجرة فللبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد أثر في ذلك، مثل الأسرة وجماعة الأصدقاء وزملاء العمل.

وقد ركز BESHERS سنة 1967، على حصر عملية اتخاذ قرار الهجرة بالمهاجر نفسه، فإذا كانت احتياجاته غير متوافرة في موطنه الأصلي فمن الممكن أن يهاجر للبحث عنها في مكان آخر، وهذا القرار محاط بتأثير الآخرين مثل أفراد الأسرة وجماعة الأصدقاء والعمل.

ويرى Everett.S.Lee أن هناك أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة وفي مجرياتها هي:

(العيساوي، 2004، ص 68-70)



أ- إن زيادة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافتها.

ب- كلما كانت معلومات المهاجر أكثر وضوحا عن جهة المهجر كان الدافع إلى الهجرة أقوى.

ج- كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة ضعف تيارها.

د- تتوقف درجة شدة الهجرة على ظرف المهاجر الشخصي.

وغالبا ما يتخذ قرار الهجرة بفعل عوامل طاردة قوية ، يقابلها عوامل جاذبه في مكان

آخر، وتتنوع تلك العوامل بتنوع المجتمعات البشرية، حيث توصل E. Lee إلى أن:

- تباين حجم الهجرة داخل منطقة معينة بتباين الظروف والاختلافات البيئية التي تختص بها

المنطقة، إذ يؤدي هذا التباين إلى زيادة معدلات الهجرة فيما بينها، فالمدن الجديدة أكثر جاذبية

للمهاجرين.

- اختلاف حجم الهجرة باختلاف التركيب السكاني والخصائص الديمغرافية، حيث كلما

تغيرت الخصائص الديمغرافية لسكان منطقة عن أخرى، كلما زادت احتمالات الهجرة فيما

بينهما.

- ترتبط الهجرة بمدى القدرة على تخطي العوائق بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول، فكلما

زادت القيود السياسية أو الطبيعية والثقافية بينهما كلما زادت معدلات الهجرة.

- تتأثر الهجرة بالتقلبات الاقتصادية من حيث حجمها، وتحديد اتجاهاتها وتياراتها، فالتوسع

الاقتصادي والزيادة في المشاريع التنموية تعد عوامل جذب للمهاجرين الذين تمر مناطقهم

بصعوبات اقتصادية.

- يميل حجم الهجرة ومعدلاتها الى الزيادة بمرور الزمن؛ ما لم تتدخل الهيئات الاشرافية

لضبطها والحد منها، من خلال الأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي المتعلقة بهذا الجانب العلمي

إن حافز الهجرة يظهر نتيجة للتغيرات التي تطرأ على حياة الفرد وأسرتة بدرجة رئيسية والتي

تدعوه إلى الهجرة ، لذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي باستثناء الهجرات القسرية،

فالمهاجرون يدرسون، مسبقا، قرارهم بالهجرة عن المكان الذي يهاجرون إليه فهم يتوقعون

ويعرفون الكثير عنه ومن ثم فان هجرتهم تكون مخططة لتحقيق أهداف محددة .

وقد ربط Taylor قرار الهجرة بالدافعية Motivation من معرفة المهاجر للمكان الذي

سيذهب إليه، وقسم المهاجرين على نوعين تبعاً لدوافعهم المدركة : نوع يدرك الهجرة على أنها

فرصة أفضل لتحقيق الطموحات والتطلعات، والنوع الآخر ينظر إلى الهجرة بأنها الحل الوحيد

لجميع المشكلات التي يعانها.

إن الافتراضات التي استندت إليها قرارات الهجرة من حيث تجانس الدوافع وإمكانية توافر

البدائل هي افتراضات غير واقعية، لأن العنصر العقلاني الذي ينطوي عليه قرار الفرد في الهجرة

هو عنصر يعتمد على شخصيته ومعلوماته وعواطفه واستقلالته وميوله، حيث يرى H.

Brownig أن الهجرة لا تتم على أساس اتخاذ قرار الهجرة تبعاً لنوع معين من التدرج في الإقامة،

أي عبر المرور بمدن صغيرة وصولاً إلى المناطق الحضرية، وفي الجزائر يحدث عكس ذلك، إذ لا

يوجد تدرج في الغالب فينتقل السكان مباشرة من القرى الريفية إلى أكبر المدن كالعاصمة، وهران

وقسنطينة.



نظرية التحديث: تفيد نظرية التحديث بأن المهاجرين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يتعرضون لأنماط جديدة من السلوك والاستهلاك تسهم في خلق حالة من الصراع بين الذين يتقبلون هذا النمط من السلوك وبين الذين يرفضونه ويخلق كذلك حالة من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين.

وتعتبر نظرية ميلر وفورم والمعروفة بالمراحل الخمس لأنماط الحياة المهنية ودراسة جورج فلور التي أجراها من أجل التحقق من بعض جوانب هذه النظرية من بين النظريات التي تجيز الهجرة وتنظر إليها بإيجابية في العديد من المواقف وبالذات المفهوم الذي طوره flore، والمعروف بالقدر المناسب من الحراك الوظيفي والذي يؤكد على أهمية التجديد والانتقال من منطقة إلى أخرى في حياة الناس وخاصة لأصحاب الوظائف الاشرافية، حيث توصل صاحب هذا الاتجاه إلى أن على محافظ المدينة أن لا يظل فترة طويلة جدا أو قصيرة جدا في وظيفته وأن عليه أن يكون واعيا مدركا لمخاطر الاسراف في الاندماج أو عدم الاندماج في المجتمع المحلي، كما أنه يظل قادرا على ممارسة مهنته بدرجة أقل من التوتر، هذا وفي الوقت المناسب فإن عليه أن يقوم بحركات منتظمة من مدينة لأخرى. (الصقور، 2002، ص 21).

النظرية الانتشارية ونظرية النموذج المثالي: يرى ريدر بأن حال هذه المجتمعات والدول سيئة جدا لأنها من جهة سوف تكون مضطرة إلى زيادة استيرادها للمواد الغذائية من الخارج، وبالتالي حدوث اضطراب في أمنها الغذائي والوطني، ومن ناحية أخرى فإن عواصمها سوف تشهد انفجارا حضاريا غير مأمون العواقب إلى جانب مخاطر التأثير الأخرى التي يعاني منها الأفراد وتعاني منها الأسر المهاجرة، مما قد يؤدي الى حدوث انقطاع شبه كلي ما بين المهاجرين ومناطقهم الأصل،



وحدوث فجوة اقتصادية وثقافية واجتماعية ما بين مناطق الارسال والامتقبال، وعدم قدرة الكثيرين من المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة وبالتالي وقوعهم فريسة للأمراض الى جانب انحراف بعضهم في مجال الجريمة.

وبالرغم من أن الجانب السوسولوجي يهدف الى معالجة العديد من التأثيرات المختلفة التي تحدثها المدن الكبرى على ساكنيها وخاصة المهاجرين منهم، فقد برزت أطر نظرية وتحليلية عديدة تناولت تأثير التحضر على النظام الاجتماعي ككل وعلى الأفراد من أهمها تفرقة Durkheim بين التضامن العضوي والتضامن الآلي، وتفرقة Toennies بين المجتمع المحلي والمجتمع. (الصقور، 2002، ص22).

مقاييس تقدير الهجرة:

تعتمد دراسة الهجرة على بيانات التعداد والمسح بالعينة وذلك لاستخراج بعض المقاييس، حيث تعنى المعدلات بالهجرة كحدث ديمغرافي، في حين تعنى النسب بالمهاجر، وتعد هذه المقاييس أساسا في الحكم على حجم الهجرة في المنطقة المهاجر منها (مكان الأصل) أو المنطقة المهاجر اليها (مكان الوصول)، غير أنها تتأثر سلبيا بعوامل عديدة منها الهجرة العائدة، المتوفون والمولودون خلال فترة الاسناد الزمني، والصيغ التالية تبين كيفية حساب بعض المقاييس:

- المعدل السنوي للهجرة = عدد الهجرات خلال السنة / متوسط السكان لنفس السنة. كما يمكن حسابه بالنسبة لأي فترة زمنية أخرى، كالفترة الفاصلة بين تعدادين متعاقبين.
- معدل الهجرة الوافدة = عدد المهاجرين الى المنطقة / اجمالي عدد السكان المنطقة
- معدل الهجرة المغادرة = عدد المهاجرين من المنطقة / اجمالي عدد سكان المنطقة.



- معدل الهجرة الصافية = (عدد المهاجرين الى المنطقة - عدد المهاجرين من المنطقة) / اجمالي عدد سكان المنطقة.

ويعبر عن الفرق بين معدل الهجرة الوافدة والمغادرة، حيث يبرز مدى ما كسبته المنطقة من المهاجرين إذا كان الفرق موجبا، ومدى ما خسرتهم منهم إذا كان سالبا، وتأتي أهميته في توضيح الفروق الاقليمية بين مناطق الجذب ومناطق الطرد داخل الدولة، حيث تبدو مناطق الجذب ذات هجرة صافية موجبة بينما تبدو مناطق الطرد ذات هجرة صافية سالبة وقد توجد مناطق تتعادل فيها الهجرة الوافدة مع الهجرة المغادرة وبالتالي فإنها مناطق استقرار سكاني.

- معدل الهجرة الكلية = (عدد المهاجرين الى المنطقة + عدد المهاجرين من المنطقة) / اجمالي سكان المنطقة.



المحور الخامس: حجم وتركيب السكان

المحاضرة الثالثة عشر

تمهيد: إن دراسة النمو السكاني يعد مدخلا هاما للدراسات السكانية، إذ يعتبر من أبرز الظواهر الديمغرافية المميزة للعصر الحديث، حيث يمثل تحديا بالنسبة للدول النامية التي يتزايد سكانها بوتيرة أعلى من التنمية الاقتصادية، إضافة الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها، وكذا الأهمية التي يمثلها في التخطيط ووضع السياسات السكانية.

ويشير مفهوم النمو السكاني الى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع سواء أكان ذلك بالزيادة أو النقصان والتي تحدث نتيجة للعوامل الطبيعية (الولادات والوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة).

أولا: النمو السكاني

إن عملية المواليد والوفيات مستمرة في أي مجتمع سكاني، كما أن اجمالي عدد السكان يتغير باستمرار على مر الزمن، وكل ما يوفره التعداد هو رسم صورة أو اتجاه عام للموقف السكاني في لحظة معينة من عملية مستمرة التغير، وينبغي بالاضافة الى هذه الصور الساكنة فحص العوامل المتعلقة بالتغيرات ومعدلات التغير في حجم وتركيب السكان على مدى فترة من الزمن ونقطة البداية المناسبة في تحليل هذا الموقف الديناميكي للسكان هي اجراء مقارنة بين اجمالي عدد السكان في تعدادين ويعبر عادة عن المعدل السنوي للنمو خلال فترة معينة في شكل متوسط (أشرف العبد، 1996، ص2).

معدلات النمو السكاني:

يجب التفرقة أولاً بين الزيادة الطبيعية والنمو السكاني، فمعدل الزيادة الطبيعية هو المعدل الذي يزيد به عدد السكان أو ينقص خلال سنة أو فترة زمنية معينة بحسب الفرق بين المواليد والوفيات، ويعبر عنه كنسبة إلى العدد الأساسي للسكان. أما معدل النمو السكاني فهو المعدل السنوي الذي يزيد به عدد السكان (أو ينقص) في دولة أو منطقة ما نتيجة للزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويحسب معدل النمو بطرق متعددة تختلف حسب طبيعة البيانات المتوفرة. (الخریف، ص9، 1998).

ويمكن حسابه بناءً على بيانات تعدادين متتاليين، وذلك باستخدام الصيغة المستخرجة من الطريقة الأساسية المستخدمة في تقديرات أعداد السكان وذلك على النحو التالي:

$$R = \ln(P2/P1) / T * 100$$

حيث إن:

P1: عدد السكان حسب التعداد الأول.

P2: عدد السكان حسب التعداد الثاني.

T: طول الفترة الفاصلة بين التعدادين بالسنوات.

ln: اللوغاريتم الطبيعي.

نمو سكان الجزائر:

لقد عرف النمو السكاني لسكان الجزائر تزايدا سريعا، فحيث بعدما بلغ عدد السكان

12096347 نسمة حسب تعداد سنة 1966 وصل العدد الى 34080030 نسمة في تعداد 2008 وحاليا حوالي 42 مليون. أي أنه زاد عدد السكان بأكثر من 6.3 مليون نسمة بين 1987 و1998،

بينما سجل في الفترة 1998-2008 زيادة قدرها 4.97 مليون نسمة.

تعكس وتيرة النمو التباطؤ الملاحظ، في حين بلغ معدل النمو السنوي 3.1% خلال الفترة

التعدادية (1987-1977) لم تتعد نسبته 2.1% في الفترة 1998-1987، لتبلغ 1.61% في 2008.

جدول: معدل النمو السكاني في ولايات الجنوب والدولة خلال الفترة 1966-2008

الفترة	عدد السكان	معدل النمو لولايات الجنوب*	معدل النمو للدولة**
1966	906440	-	-
1977-1966	1379300	4.29	3.6
1987-1977	1998886	3.78	3.1
1998-1987	2802250	3.44	2.1
2008-1998	3694556	2.8	1.61

** الديوان الوطني للإحصائيات، Armature Urbaine 2008، ص 9.



يتضح من الجدول ارتفاع معدلات النمو السكاني نسبيا بشكل عام في الولايات الجنوبية خلال الفترة 1966-2008 مقارنة بمعدلات النمو السكانية على مستوى الدولة، غير أنها اتجهت نحو الانخفاض لكنها ظلت دوماً أعلى من المستوى الوطني حيث:

- بلغ معدل النمو السكاني في الولايات الجنوبية خلال الفترة 1966-1977 حوالي 4.29% في حين بلغت 3.78% في الفترة الموالية، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبياً مقارنة مع النمو السكاني على مستوى الوطن ككل والبالغ 3% تقريباً للفترة الأولى و قريبة جداً من النسبة الوطنية في الفترة الثانية بسبب انخفاض المعدل الخام للولادات من 48.5 بالألف أواخر الستينات إلى 24.78 بالألف سنة 2011 بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له (19.36 بالألف) سنة 2000. كما انخفض المعدل الخام للوفيات من 17 بالألف إلى 4.41 بالألف في الفترة ذاتها (1970-2011).

- انخفض معدل النمو السكاني في الولايات الجنوبية في الفترة 1987-2008 إلى 2.8% وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه يبقى مرتفعاً مقارنة بالمستوى الوطني لنفس الفترة حيث لعبت الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية دوراً هاماً في النمو السكاني للجنوب.



نمو السكان حسب الوسط:

جدول رقم 3: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في تعدادي

1998 و 2008

معدلات النمو السكاني 2008		معدلات النمو السكاني 1998		الولاية
ريف	حضر	ريف	حضر	
0.71	6.64	4.01	2.37	أدرار
-0.45	3.84	2.21	3.46	بسكرة
0.87	2.07	1.57	2.09	بشار
2.11	2.73	-3.56	10.67	تمنراست
-1.23	3.19	-0.16	6.68	ورقلة
0.84	8.31	6.26	5.28	اليزي
5.26	6.02	-4.7	6.46	تندوف
0.69	3.44	-0.26	5.44	الوادي
-5.58	2.35	2.53	3.37	غرداية
1.97	4.29	2.81	5.09	متوسط الجنوب
-0.44	2.81	0.45	3.94	الجزائر



لطالما كان معدل نمو السكان في الجنوب مرتفعا حيث يتبين من الجدول السابق أن متوسط معدل النمو السكاني في حضر الجنوب أعلى من متوسط النمو السكاني في حضر الدولة في تعدادي 1998 و2008، مع تفاوت في الاختلافات في مابين الولايات الجنوبية، حيث نجد أن ولاية تمناست بلغ بها حوالي ضعفي ونصف المعدل الوطني في الحضر وهذا راجع للتركز السكاني في التجمعات الحضرية إذ تضاعفت نسبة الحضر خلال الفترة التعدادية 1987-1998، حيث يتركز معظم السكان في عاصمة الولاية أو في مدينة عين صالح، والى الذهنية السائدة المشجعة على الانجاب.

فيما نجد ولاية أدرار وبشار وبصفة أقل كل من بسكرة وغرداية يقل معدل النمو فيها في الحضر عن المعدل الوطني وهذا راجع إلى تغير التوجهات الأسرية نحو الانجاب سواء بفعل الهجرة الوافدة إلى هذه الولايات أو بفعل تغير النشاط السائد في هذه الولايات حيث أصبحت تتجه إلى نشاطات لا تتطلب أيد عاملة كثيرة كالزراعة الى قطاع الخدمات وغيرها.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني في ريف الولايات الجنوبية فالسمة الغالبة أيضا هو ارتفاعها في المتوسط عن المعدل الوطني في التعدادين، غير أن هناك فروقا جوهرية تتمثل في وجود عجز في معدلات النمو السكاني في تعداد 1998 في أرياف بعض الولايات بفعل ظاهرة النزوح الريفي، كولاية تندوف التي بها فقط بلديتين حضريتين حيث تفوق نسبة الحضر 92%، وولاية تمناست وبدرجة أقل في كل من الوادي وورقلة، وهذا ما يعكس هذه المعدلات السالبة الأمر الذي نجده حتى على المستوى الوطني، حيث وخلال الفترة ذاتها تم تهجير سكان الريف بفعل الأوضاع الأمنية السائدة.

ثانياً: التركيب السكاني

التركيب العمري والنوعي: تعتبر دراسة التركيب العمري والنوعي على جانب كبير من الأهمية، حيث أنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا وإناثا وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها إعالة باقي أفرادها.

كما أن التركيب العمري في الواقع يعد نتاجا للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة، والتي لا يمكن اعتباره أحدهما مستقلا عن الآخر، بل أن أي تغير في أحد هذه العوامل يؤدي إلى التأثير في العاملين الآخرين، ولذلك فإن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهها وما يتبع ذلك من دراسة للحالة العائلية، التعليمية والاقتصادية وغيرها. (فتحي أبو عيانة، جغرافية سكان الاسكندرية، ص 121)

وتعد بيانات السن الواردة في التعداد هي المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري، وكثيرا ما ينظر الى الاعمار الواردة بنوع من الريبة نتيجة الأخطاء في ذكر الأعمار بدقة عند اجراء التعداد ويرجع ذلك الى:

- جاذبية بعض الارقام في ذكر الاعمار مثل الارقام الزوجية أو المنتهية بالصفير أو الخمسة في الغالب، وكذا محاولة التقريب في الأعمار ويؤدي ذلك الى ما يعرف الى التراكم في فئة عمرية معينة، أو عدم ذكر أعمار الأطفال أو الرضع والاناث.

وهناك طرق احصائية عدة للتأكد من دقة البيانات الخاصة بالسن في التعدادات منها طريقة " مضروبات سبراج " Sprague multipliers وهي تستخدم لتدريج أحاد السن في التعداد ووضعها في صورتها الحقيقية، وبيان مدى الانحراف على السن الحقيقي في كل السنوات المفردة.



وكذا طريقي كل من مقياس ويبل Whipple's index و مقياس مايرز Meyers index وتطبقان على التوزيع العمري ذو السنوات المفردة وليس على التوزيعات الخمسية؛ التي يمكن الاعتماد فيها على طريقة مقياس سكرتارية الامم المتحدة وتتطلب في تطبيقها دراسة نسبة النوع sex ratio ونسبة العمر age ratio (ابوعيانة، جغرافية السكان الاسكندرية، 126).

التركيب العمري في الجزائر:

السنة	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الإعالة الديمغرافية إجمالي (- %)	92,4	68,5	65,6	63,2	60,7	58,5	56,6	55,6	54,3	53,0	52,2	51,0	50,4	56,2	57,3	58,5	60,1	61,8	63,5
معدل الإعالة الديمغرافية للأشخاص الأقل من 15 سنة	81,3	57,1	54,3	51,8	49,4	47,2	45,3	44,1	42,8	43,5	43,7	43,0	43,0	43,5	44,2	45,0	46,1	47,4	48,6
معدل الإعالة الديمغرافية للأشخاص 60 سنة فأكثر	11,1	11,3	11,3	11,3	11,4	11,3	11,4	11,4	11,4	11,5	11,5	12,0	12,4	12,7	13,1	13,5	14,0	14,4	14,9

تميزت تركيبة السكان حسب السن، الموضحة في الجدول بما يلي: (D.S n°: 816, ONS 2017)

-تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات نتيجة زيادة حجم

الولادات، حيث انتقلت ذات النسبة من 11,8% إلى 11,9% ما بين 2016 و 2017

-واصلت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في الارتفاع، حيث انتقلت من %

29,3 إلى 29,7% خلال نفس الفترة.

-كما واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي 15 - 59 سنة في التراجع، حيث

انتقلت من 61,8% إلى 61,1% ما بين 2016 و 2017



- في حين واصلت نسبة فئة السكان البالغين 60 سنة فأكثر ارتفاعها إذ انتقلت من 8,9% إلى 9,1% خلال نفس الفترة، مع حجم بلغ 3 803 000 نسمة أي زيادة 163 000 نسمة مقارنة بسنة 2016، وشكل فئة البالغين 80 سنة فأكثر ما يزيد عن 564 000 نسمة.
- من جهة أخرى بلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب 15- 49 سنة 10,9 مليون امرأة.

تركيب السكان حسب الحالة التعليمية:

تعتبر الحالة التعليمية للسكان من أهم الخصائص الاجتماعية، حيث يعد معرفة تركيبة السكان حسب الحالة التعليمية للذكور والإناث مؤشرا لمستوى المعيشة ومقياسا للحكم على مدى التطور الثقافي والاجتماعي الذي وصلت اليه الدولة، إضافة الى أنها تعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية مستقبلا.

ويقول لين سميث " إن الحالة التعليمية تأتي بعد الصحة مباشرة كمتغير يستخدم لوصف نوعية السكان أو تميزهم، حتى إن هذين المتغيرين مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالشعب جيد الصحة تكون له أيضا إنجازات كبيرة في مجال التعليم" (سميث، ترجمة محمد السيد غلاب، 1971، ص309).

تركيب السكان حسب الحالة الزوجية:

تعد حالة الأفراد حسب الزواج أحد الجوانب الأساسية للتركيب السكانية، وتتوفر عنها بيانات في التعدادات والمسوح ونظم التسجيل، ويميز أكثر الطرق شيوعا لتصنيف الأفراد حسب الحالة الزوجية -وهي الطريقة التي أوصت بها الأمم المتحدة - بين خمس فئات هي:

- العزاب (لم يسبق لهم الزواج).

- السكان المتزوجون حاليا.

- المطلقون الذين لم يتزوجوا زواجا تاليا.

- الأراامل الذين لم يتزوجوا زواجا تاليا.

- المتزوجون ولكنهم منفصلون قانونا.



وقد تم اعتماد هذا التصنيف بالجزائر في تعداد 1987، ليتخلى عنه بعد ذلك، حيث اعتمد

تعداد 1998 و2008 على 4 فئات الأولى في حين تم استبعاد فئة المنفصلين.

ثالثا: التوزيع السكاني

ويقصد به دراسة توزيع السكان حسب الوحدات المكانية ومعرفة العمليات أو العوامل المؤثرة

في التوزيع أو التي أسهمت في أن يكون نمط التوزيع على ما هو عليه.(الخريف، 1998، ص10).

وتعد الكثافة السكانية الحسابية والفيزيولوجية من أبرز المقاييس التي تستخدم في دراسة

التوزيع السكاني، حيث تعطينا فكرة عن علاقة السكان بالأرض عدديا أو نسبيا، في حين

تستخدم مقاييس كمؤشر التركيز ومنحنى لورنز لإبراز طبيعة أو نمط التوزيع السكاني.

ومن المعروف أن السكان لا يتوزعون توزيعا منتظما على مستوى سطح الأرض، وكذلك الحال في

الجزائر حيث يتركز السكان في المناطق الشمالية بينما تقل نسبة الساكنة بالمناطق الجنوبية.

إن التحليل المكاني لسكان الاقليم الجنوبي يظهر تفاوتاً في نسب التركيز السكاني في ولاياته، ويرتبط توزيع سكان الاقليم بين ولاياته على عوامل عدة ترتبط ببعضها البعض وقد انتج التوزيع الحالي عن تفاعل هذه العوامل بعضها مع بعض.

عوامل توزيع السكان:

تهتم الدراسات السكانية بمعرفة حجم السكان في مساحة محددة وذلك بهدف تحليل صورة التوزيع السكاني في الدولة أو في الاقليم، وذلك لأن توزيع السكان لا يتوزع بانتظام في الولايات الجنوبية؛ إذ يرتبط ذلك بعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتي يختلف كل منها في أهميته النسبية من مكان لآخر.

ويلجأ الباحث في مجال السكان في محاولة للوصول إلى تحديد رقم معين يبين العلاقة العددية بين السكان والمساحة التي يعيشون فيها إلى استخدام بعض المقاييس ومن بينها: الكثافة الحسابية، الكثافة الفيزيولوجية، نسبة التركيز السكاني ومنحنى لورنز...

ويرتبط توزيع السكان على سطح الأرض بالعديد من العوامل المترابطة، والتوزيع الحالي نتج عن تفاعل هذه العوامل على امتداد أكثر من نصف مليون سنة من تطور البشر تاريخياً، فمنذ الحضارات البدائية عاش السكان، باختيارهم أو بحكم الضرورة المفروضة، في بيئة سمحت ظروفها بالعيش فيها، حيث أنه كلما توفرت مقومات الحياة البشرية في البيئة الطبيعية سارع السكان إلى تعميرها وتزاحمهم عليها.

وتوزيع سكان المناطق الجنوبية ليس متساوياً على مختلف ولاياته، نظراً لأن توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية، بالرغم من تشابهها في الغالب إلا أن هناك بعض التفاوت الذي



قد يكون السبب وراء هذا التوزيع غير المتساوي، فهناك مناطق مأهولة، وبعض الولايات ذات كثافة مرتفعة نسبياً وأخرى مبعثرة السكان، ويرجع هذا التباين إلى المساحة الشاسعة وإلى اختلاف العوامل الطبيعية وغير الطبيعية المؤثرة على توزيع السكان.

1- العوامل الطبيعية:

وتعد السبب الرئيسي في تباين التوزيع السكان بين المناطق الشمالية والجنوبية، ويتناقص تأثيرها عند المقارنة بين التوزيعات السكانية في المناطق التي تتشابه فيها العوامل الطبيعية من مناخ وتضاريس وغيرها، حيث أن هذه العوامل هي التي تؤثر دائماً في اختيار الإنسان لمكان معين يعيش فيه، وهذه العوامل هي:

- الموقع الملائم وسهولة الوصول إليه.

- مظاهر السطح وخصوبة التربة.

- المناخ والطقس.

- النبات الطبيعي والحيوانات.

- موارد المياه.

- موارد الطاقة والثروة المعدنية.

وفي الاقليم الجنوبي مثلاً تبرز العوامل التالية كأهم محددات التوزيع السكاني به وهي: الموقع الملائم وسهولة الوصول اليه، توفر موارد المياه وكذا مدى توفر مصادر الطاقة والثروات المعدنية. وقد أدى ادخال التكنولوجيا الحديثة وتوفير وسائل النقل الى حصر تأثير العامل الأول

وكذا العامل الثاني، وهذا ما يظهر جليا بولاية تمنراست التي تم نقل الماء إليها من مسافة تقارب 700 كلم. ليبقى عامل توفر المواد الطاقوية والثروات المعدنية والعمل بميادينها وأحورها المرتفعة عاملا محددًا لتوزيع السكان، فكلما كانت القيمة والعائد الاقتصادي لهذه الموارد عاليا، كلما برع الانسان في التغلب على عوائق البيئة الطبيعية غير الملائمة وذلك بقصد استغلال الموارد المتاحة، ويبدو ذلك جليا في كل من ورقلة، اليزي، أدرار وتمنراست، حيث المعادن الثمينة واستخراج البترول.

2- العوامل البشرية:

وهي العوامل غير الطبيعية التي تعاضم تأثيرها حديثا بفعل التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، وأبرز هذه العوامل المحددة لتركز السكان أو تبعثرهم هي:

- الثقافة والتقاليد السائدة.

- توفر القيمة الاقتصادية

- المعتقدات الدينية والاجتماعية

- القوى السياسية

- النقل والمواصلات.

ومن الواضح أن توزيع السكان في بيئة من البيئات يرتبط ببعض العوامل البشرية أو كلها، فقد تفضل مجموعة سكانية التركز في منطقة ما دون أخرى بغض النظر عن المقومات الطبيعية الكامنة بها، حيث قامت مكة المكرمة مثلا، "في واد غير ذي زرع".



وفي حالة الهجرة الداخلية الى الصحراء الجزائرية مثلا؛ فإن عامل توفر القيمة الاقتصادية هو السائد وبدرجة أقل القوى السياسية في فترة التسعينات، التي ولدت عنقا سياسيا أدى إلى نزوح العديد من ساكنة الشمال إلى المناطق الجنوبية المستقرة نسبيا.

التوزيع السكاني حسب الوسط:

ويقصد بالنمو الحضري انتقال السكان من المناطق الريفية أو المجتمعات التي تقوم أساسا على النشاط الزراعي إلى المناطق الحضرية أو مجتمعات أكبر حجما يتمحور نشاطها حول التجارة، الصناعة والخدمات، بقصد الإقامة الدائمة، بمعنى زيادة سكان المدن من خلال تغيير الحياة في الريف من ريفية إلى حضرية أو من خلال الهجرة.

كما تعرفها الأمم المتحدة بأنها "العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمرکز في تجمعات تزيد عن حجم معين". (بن أشنهوا، ص154).

توزيع السكان المدين في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال الفترتين التعداديتين (1987-1987)

(2008-1998/1998)

تعداد 2008		تعداد 1998		تعداد 1987		الولاية
الريف (%)	الحضر (%)	الريف (%)	الحضر (%)	الريف (%)	الحضر (%)	
63.51	36.49	75.90	24.10	72.79	27.21	أدرار
32.16	67.84	42.14	57.86	45.22	54.78	بسكرة
21.45	78.55	23.55	76.45	24.49	75.51	بشار
31.37	68.63	32.71	67.29	66.85	33.15	تمنراست
17.58	82.42	24.91	75.09	39.66	60.34	ورقلة
44.71	55.29	63.06	36.94	60.75	39.25	اليزي
7.20	92.80	7.73	92.27	20.36	79.64	تندوف
31.24	68.76	37.42	62.58	51.39	48.61	الوادي
3.80	96.20	8.03	91.97	8.66	91.34	غرداية
28.11	71.89	35.05	64.95	43.35	56.65	الجنوب
34.06	65.94	41.70	58.30	50.33	49.67	الجزائر

يتضح من الجدول أن نسبة الحضر في التعدادات الثلاث في ولايات الجنوب اجمالا دائما ما

كانت أعلى من نسبة الحضر على المستوى الوطني والتي كانت دائما أعلى من نسبة سكان الريف،

ويرجع ذلك الى التركيز السكاني بالمناطق الحضرية لتوفر فرص العمل والخدمات والمرافق العامة التي لا تتوفر في الأرياف، وبالرغم من ذلك فهناك تفاوت بين الولايات، فهناك ولايات تزيد فيها نسبة السكان في الوسط الريفي عن نسبتهم في الوسط الحضري وهي ولايات: أدرار، تمنراست واليزي، وبدرجة اقل ولاية الوادي في تعداد 1987. أما في تعداد 1998 فقد تقلص عددهما إلى ولايتين هما أدرار واليزي، فيما لم تتبق سوى ولاية أدرار في تعداد 2008 التي فاقت فيها نسبة سكان الريف سكان الحضر.

إن توزيع سكان الاقليم بين حضر وريف دائما ما فاقت فيه نسب السكان الحضر عن نسبة سكان الريف وان اختلفت حسب ولايات الاقليم طوال الفترة 1987-2008، حيث بلغت نسبة سكان الحضر في الاقليم 56.43% سنة 1987 ارتفعت الى 63.91% سنة 1998 ثم الى 70.97% سنة 2008.

هذا وقد سجلت بعض ولايات الاقليم ارتفاع نسبة سكان الريف عن الحضر خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبة سكان الريف سنة 1987 في ولايات أدرار، تمنراست، اليزي، الوادي حوالي (72.79%، 66.85%، 60.75%، 51.39%) على الترتيب، وقد بلغت نسبة سكان الريف سنة 1998 بكل من أدرار واليزي حوالي 75.9%، 63.06% على التوالي، فيما بلغت نسبة سكان الريف بولاية ادرار سنة 2008 حوالي 63.51% وهي الولاية الوحيدة التي تفوقت نسبة سكان الريف سكان الحضر.



ان ارتفاع نسبة سكان الحضر في الاقليم عن سكان الريف يرجع بالأساس الى الهجرة الداخلية وخاصة المحلية منها، إضافة الى عملية النزوح الريفي التي شهدتها ولايات الاقليم في الفترة 1987-

.2008



الاتجاهات الديمغرافية المعاصرة

The contemporary démographic trends

(من مقال لي منشور بمجلة افاق علمية سنة 2018)

من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى نحو 9 مليارات نسمة في عام 2040، في حين أن الأمر احتاج إلى مئات الآلاف من السنين ليصل إلى مليار نسمة؛ ثم في غضون 200 عام، تضاعف سبع مرات ، واليوم يبلغ سكان العالم 7.6 مليار.

وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على ابرز الاتجاهات السكانية التي رافقت هذا النمو المذهل في العالم من وجهة نظر علماء الديمغرافيا ومعرفة التأثيرات المختلفة والتي سيكون لها آثار بعيدة المدى على العالم.

وخلصت الدراسة الى أن الشيخوخة وعواقبها ، الجنس والصحة الإنجابية ، والهجرة وفيرس نقص المناعة البشرية / الإيدز، الأطفال والشباب، حقوق الإنسان والبيئة هي أبرز معالم هذه التحولات التي شهدتها ويشهدها العالم.

تقديم:

يظهر للوهلة الأولى أن الديمغرافيا كعلم يهتم بدراسة حالة وحركة السكان؛ يبدو مجالاً ضيقاً غير أن الواقع مغاير تماماً لهذه النظرة، حيث يكفي أن تراجع جداول الأعمال لمختلف المؤتمرات الديمغرافية حتى يتضح الحجم الحقيقي للمواضيع التي يتطرق لها الديمغرافيون والتي تهدف قراءة الواقع انطلاقاً من دراسة الماضي ومعرفة التوجهات العالمية مستقبلاً والتنبؤ بما يصاحبها وما يمكن أن يكون نتيجة لهذه التوجهات. فعلى سبيل المثال برنامج المؤتمر العالمي للاتحاد العالمي للدراسة العلمية للسكان (IUSSP) لسنة 2013 نجد ان المواضيع التي تم التطرق لها متعددة ومتنوعة حيث شملت السكان وحقوق الانسان، تهريب البشر والهجرة القسرية، الممارسات التقليدية الضارة كختان الاناث، الاجهاض الخطر وعواقبه، الجنس والصحة الانجابية، البيئة، التعليم وغيرها من المواضيع.

وخلال هذه الدراسة سنحاول معرفة التوجهات الديمغرافية الكبرى التي يعرفها العالم حالياً وخلال 20 سنة المقبلة من وجهة نظر عينة حجمها 800 من علماء الديمغرافيا في العالم في دراسة قام بها باحثين في الاتحاد العالمي للدراسة العلمية للسكان (IUSSP).



أولاً: نمو سكان العالم

ان التغير السكاني تحكمه عوامل طبيعية متمثلة في المواليد والوفيات وغير طبيعية تتمثل في الهجرة، وهذه التغيرات تشمل جميع البلدان وجميع المناطق وإن كانت تحدث بسبب متفاوتة. إن الاختلاف في معدلات النمو السكاني بين مناطق العالم نتيجة أسباب ولها آثار اجتماعية واقتصادية وغيرها.

وبالرغم من تباطؤ وتيرة النمو السكاني خلال القرن الحالي بعد أن كان يسير بسرعة كبيرة؛ فبعد أن كان متوسط نمو السكان في كل 10 سنوات خلال القرن السابع عشر 2.7%، أصبح حوالي 3.2% في الفترة 1700-1750 ليبلغ حوالي 4.5% في الخمسين سنة التالية، ثم 5.3% و 6.5% على التوالي في نصفي القرن التاسع عشر. وفي بداية القرن العشرين كان عدد سكان العالم يتزايد بمعدل 8.3% كل عشر سنوات مما أثار هلعاً بين علماء الديمغرافيا وغيرهم بتصور المستقبل إذا ما ظلت هذه الوتيرة السريعة لفترة أطول.

وقد بلغ عدد سكان العالم سنة 2017 أكثر من 7.55 مليار نسمة بمعدل نمو سكان سنوي بلغ 1.2% طوال الفترة 2010-2017، ويختلف معدل النمو السكاني بين المناطق؛ حيث بلغ في الدول المتقدمة 0.3% خلال نفس الفترة، وبلغ عدد السكان فيها سنة 2017 أكثر من 1.26 مليار نسمة أي ما نسبته حوالي 16.7% من سكان العالم، فيما بلغ معدل النمو في الدول النامية 1.4%، إذ يشكلون حالياً أكثر من 83% من سكان العالم، في الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو في البلدان الأقل نمواً حوالي 2.4%. غير أن مستويات النمو السكاني هذه تخفي خلفها حقيقة مفادها أن أكثر البلدان النامية ستواجه الانتقال الديمغرافي عاجلاً أو آجلاً، وبالنسبة للبلدان المتقدمة والتي مرت بالتحول الديمغرافي أو هي الآن في المرحلة الأخيرة فتتسع فيها فئة المسنين فيما تقل فيها نسبة الشباب نسبياً طبعاً إذا استبعدت الهجرة.



والتحول أو الانتقال الديمغرافي يعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، وهو يسبق انخفاض الوفيات وانخفاض الولادات مما ينجر عنه نمو سريع يسمى نمو انتقاليا وهو أشد من النمو قبل الانتقال وبعده. وأول من أطلق مصطلح التحول الديمغرافي عالم الديموغرافيا الفرنسي أدولف لاندريه سنة 1934، لكن عالم الاقتصاد الأمريكي نوتستين هو أول من صاغ النظرية سنة 1945.

أولا-1- توزيع السكان في العالم:

حاليا يعيش 60% من سكان العالم في آسيا؛ حيث تضم كل من الصين والهند مجتمعين زهاء 38% من سكان المعمورة، و16% في أفريقيا، التي شهدت أعلى معدلا للنمو السكاني في المناطق الرئيسية، حيث زاد بوتيرة 2.55% سنويا في الفترة 2010-2015. ويعيش في أوروبا 10% من سكان العالم و 9% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وهناك تباين كبير بين معدلات النمو السكاني بين الدول المتقدمة والنامية وذلك نتيجة لظروف مرت وتمر بها هذه الدول، ويضع الديمغرافيون سيناريو الخصوبة المعتدلة الوسطى الذي يتوقع استقرار مستويات الخصوبة في الفترة المقبلة إلى غاية سنة 2150 على أكثر من طفلين لكل امرأة.

ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان بصورة سريعة في أفريقيا، بغض النظر عن الغموض الذي يكتنف الاتجاهات المستقبلية في معدلات الخصوبة حتى إذا حصل انخفاض كبير في مستويات الخصوبة في المستقبل القريب، وسيضمن العدد الكبير من الشباب في القارة حاليا، والذين سيصلون إلى سن البلوغ في السنوات المقبلة وينجبون الأطفال، أن تلعب المنطقة تلعب دورا رئيسيا في تشكيل حجم وتوزيع السكان في العالم خلال العقود القادمة.

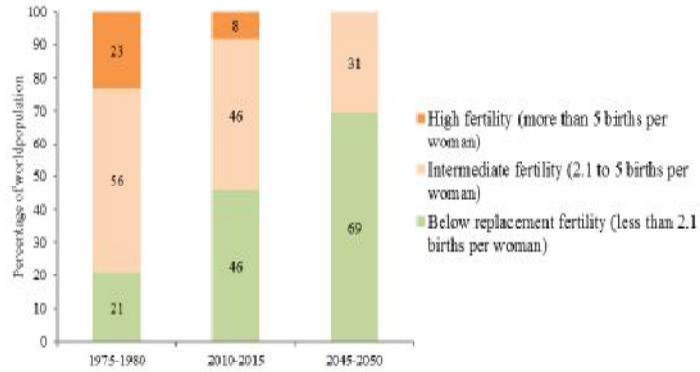
وعلى عكس أفريقيا، من المتوقع أن ينخفض عدد السكان في 48 بلدا أو منطقة في العالم بين عام 2015 و عام 2050. ومن المتوقع أن تشهد عدة بلدان انخفاض سكانها بنسبة أكثر من 15% بحلول عام 2050، ومن بينها البوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا والمجر واليابان ورومانيا و صربيا وأوكرانيا.

أولا-2- العوامل المؤثرة في النمو السكاني

أولاً-2-أ معدلات الخصوبة

يعتمد النمو السكاني في المستقبل اعتماداً كبيراً على المسار الذي ستأخذه الخصوبة في المستقبل، ومن المتوقع أن تنخفض الخصوبة العالمية من 2.5 طفل لكل امرأة في الفترة بين 2010-2015 إلى 2.4 % في الفترة 2025-2030 و 2.0 % في الفترة 2095-2100.

Figure 5. Distribution of the world's population by level of total fertility, 1975-1980, 2010-2015 and 2045-2050



Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017).
World Population Prospects: The 2017 Revision. New York: United Nations.

ففي الفترة 1980-1975 بلغت نسبة من لديهم أكثر من 5 أطفال لكل امرأة حوالي 23% من سكان العالم، فيما بلغت نسبة من لديهم بين 2 إلى 5 أطفال لكل امرأة حوالي 56% من مجموع سكان العالم، ليبلغ في الفترة 2015-2010 حوالي 8% و 46% على التوالي في الوقت الذي سجلت فيه النسبة ذاتها (46%) بالنسبة لمن مستوى خصوبة المرأة لديهم أقل من 2.1، وتشمل البلدان ذات الخصوبة المنخفضة حالياً كل الدول في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أن المستوى الحالي للخصوبة في جميع البلدان الأوروبية هو دون المستوى المطلوب لتجديد السكان على المدى الطويل وفي معظم الحالات، كانت الخصوبة دون مستوى الإحلال لعدة عقود.

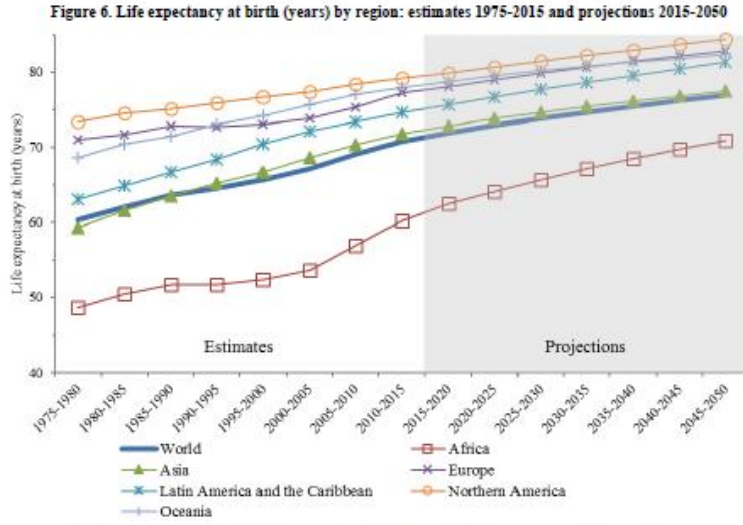
ومستقبلاً يتوقع أن تبلغ نسبة من لديهم بين 2 إلى 5 أطفال حوالي 31% من مجموع سكان العالم في الوقت الذي سيبلغ فيه نسبة من لديهم مستوى خصوبة دون مستوى الإحلال (أقل من 2.1 طفل لكل امرأة) حوالي 69% في الفترة 2050-2045.

ومع ذلك؛ هناك حالة من عدم اليقين في توقعات الخصوبة بالنسبة للبلدان ذات الخصوبة العالية، ففي هذه البلدان تنجب المرأة 5 أطفال أو أكثر خلال حياتها، ومن بين البلدان ذات

الخصوبة المرتفعة والتي تبلغ 21 بلدا، يتواجد 19 بلدا منها في أفريقيا وبلدان في آسيا، حيث تمثل
 نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وأفغانستان أكبرها.

أولا-2-ب زيادة طول العمر

بصفة عامة، تم تحقيق مكاسب كبيرة في متوسط العمر المتوقع في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع
 متوسط العمر المتوقع عند الولادة ب 3 سنوات، وهذا يعني من 67-70 عاما.



Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017).
 World Population Prospects: The 2017 Revision, New York: United Nations.

وحدثت أكبر زيادة في أفريقيا، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع بنسبة 6 سنوات في الفترة 2000-
 2010 بعد ارتفاعه بنسبة سنتين فقط في فترة التسعينات. ووصل متوسط العمر المتوقع في أفريقيا
 في الفترة 2010-2015 إلى 60 عاما مقابل 72 عاما في آسيا، و75 سنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة
 البحر الكاريبي، و77 عاما في أوروبا وأوقيانوسيا و79 عاما في أمريكا الشمالية.

وبالرغم من ذلك يبقى متوسط العمر المتوقع أن يعيشه الانسان في افريقيا الأقل في العالم، فبعدها
 كانت مع آسيا في الفترة 1975-1990 أقل معدلات البقاء على قيد الحياة ولازالتا ومن المتوقع أن
 تبقى كذلك، إلا أن آسيا استطاعت تقليص الفروق بينها وبين بقية مناطق العالم فيما لا يزال
 ينتظر افريقيا الكثير كي تلحق الركب في هذا المجال.

أولا-2-ج الهجرة: سيتم التطرق لها في دراسة الاتجاهات الديمغرافية.

ثانيا: الاتجاهات الديمغرافية المعاصرة:

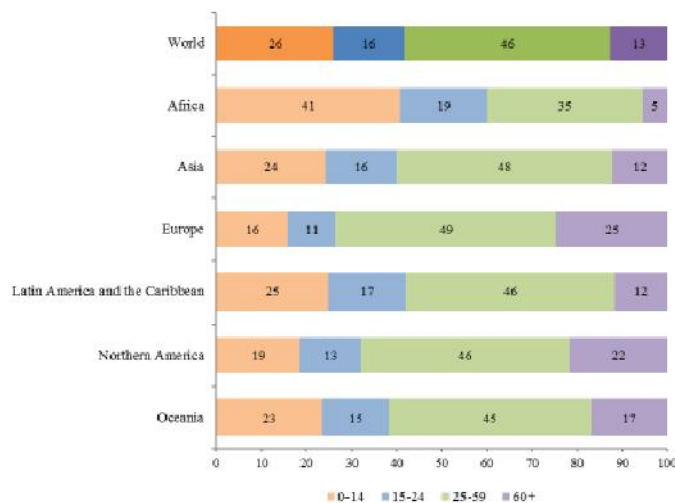


كانت نتائج البحث بالعينة التي أجريت من طرف باحثين في الاتحاد العالمي للدراسة العلمية للسكان (IUSSP) كالتالي:

ثانيا-1-الشيخوخة:

30% من المستجوبين يرون ان الشيخوخة ستكون أهم الفضايا الديمغرافية المعاصرة ومن المنتظر أن تصبح الشيخوخة واحدة من التحولات الاجتماعية الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين، حيث ستؤثر على جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك سوق العمل والأسواق المالية، والطلب على السلع والخدمات، مثل السكن والنقل والحماية الاجتماعية وكذلك الهياكل الأسرية والعلاقات بين الأجيال، ويشكل ذلك تحديا كبيرا للدول النامية اقتصاديا واجتماعيا، فمع ارتفاع معدل الاعالة، سيتصاعد الضغط على الخدمات الصحية والاجتماعية. وبما أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة أخذ في الزيادة ، فإن إدخال تحسينات في البقاء على قيد الحياة في الاعمار المتقدمة تشكل نسبة متزايدة من التحسن العام في طول العمر.

Figure 8. Percentage of population in broad age groups for the world and by region, 2017



Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017). World Population Prospects: The 2017 Revision, New York: United Nations.

في عام 2015، كان هناك 901 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 60 عاما أو أكثر في جميع أنحاء العالم، أي بزيادة عالمية قدرها 48 في المائة لعدد كبار السن حيث بلغ كان 607 مليون شخص في عام 2000. وفي سنة 2017 بلغت نسبة المسنين في العالم (60 سنة فأكثر) حوالي 40% من مجموع سكان العالم.

وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم من كبار السن إلى أكثر من ضعف الحجم الذي كان في عام 2015 ليصل إلى ما يقرب من 2.1 مليار

ويعيش حوالي 64% من كبار السن في العالم في المناطق النامية وتتزايد أعدادهم بشكل أسرع هناك عما كانت عليه في المناطق المتقدمة، ومن المتوقع أن تقارب هذه النسبة 80 في المائة بحلول عام 2050

ولعل من أهم نتائج التحول الديموغرافي ارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15- 59 سنة) ونسبة المسنين، وانخفاض نسبة الأطفال أقل من 15 سنة. وسيبقى لفئة الشباب حيز هام في جميع البلدان العربية، وستشهد غالبيتها فترة رفاه من الناحية الديموغرافية، حيث ستبقى نسبة السكان في سن العمل مرتفعة حتى عام 2020م أو ما بعده وفقا لخصوصية كل بلد.

وتعد الهبة الديموغرافية من المظاهر الايجابية في عملية التحول الديموغرافي، إذ يمكن استثمارها في تحسين إنتاجية العمل ووضع برامج تعني بالتكافل بين الأجيال، كما يمكن الاستفادة منها في تدعيم برامج التأمينات الاجتماعية، لان عدد السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة في هذه المرحلة يفوق عدد السكان خارجها. ويمكن أن تسمح هذه الفترة من الرفاه الديموغرافي بخلق العديد من الفرص للاستثمار في المنطقة العربية ولاستغلال مواردها الطبيعية والبشرية على النحو الأمثل، من حيث إتاحة التعليم والمعرفة بالتقنيات الحديثة، المشاركة في النشاط الاقتصادي لكل الفئات.

ثانيا-2- الهجرة:

يرى أكثر من 14% من الديمغرافيين أن موضوع الهجرة سيكون ثاني أهم اتجاه في العقود المقبلة؛ إذ من المرجح أن يؤدي تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان، إلى زيادة تكثيف الهجرة الدولية. ففي خضم التدافع العالمي على المهارات، يتزايد استغلال البلدان المتقدمة لمجموعة أكبر من اليد



العاملة التي تنقل بدرجة مفرطة. وفي الوقت ذاته، ستحتاج الدول المتقدمة، إلى مزيد من المهاجرين لكي يقوموا بأعمال متدنية الأجر لا يستطيع نظراؤهم من أهالي تلك البلدان أن يقوموا بها أو لا يرغبون في القيام بها، خصوصا بما يعرض عليهم من أجور منخفضة وشروط عمل متدنية.

وهذه الأعمال؛ التي تعرف بحروف D الأربعة، وهي: dirty (القذرة) difficult (الصعبة) demeaning (المهينة) dangerous (الخطرة)، وتشمل جمع القمامة وتنظيف الشوارع، التشييد والتعدين، الاشتغال بالجنس، وغيرها أما المهن الأخرى التي قد يرفضها أو لا يرفضها العمال المحليون، فهي موسمية وتتطلب تكملة بعمال أجنب.

من جهة أخرى فإن الطلب على مهنيين ذوي مهارة عالية في مجال الأنشطة التكنولوجية والعلمية والادارية يتزايد أيضا وأغلب البلدان الغنية تفتح أبوابها للهجرة بالنسبة لمن هم في صدارة ذوي المهارات، بل وتشجعها. وهناك دراسة للبنك الدولي تفيد بأن أقل من 10% من أفضل السكان تعليما (مستوى جامعي) في البلدان المصدرة لليد العاملة هم الذين هاجروا في حالة 22 من 33 بلدا يمكن تقدير بيانات التحصيل التعليمي فيها. ويتضح من عمليات مسح أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخرا أن نية الهجرة مرتفعة بالذات بين العاملين في مجال الصحة الذين يعيشون في أشد المناطق نكبة بفيروس الايدز، وتبلغ النسبة 68% في زيمبابوي و26% في أوغندا، وتشير منظمة الهجرة الدولية أن عدد الأطباء الملاويين الذين يعملون حاليا في مدينة مانشستر بشمال إنجلترا أكبر من عدد الأطباء الذين يعملون في ملاوي كلها. وفي زامبيا لا يوجد إلا 50 طبيبا فقط من 600 طبيب تم تدريبهم منذ الاستقلال.

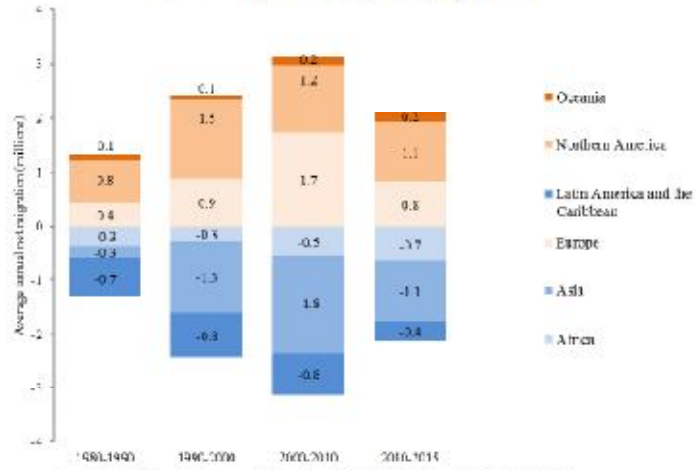
ويبقى تأثير الهجرة الدولية أصغر بكثير من التغير السكاني الناتج عن الولادة أو الوفاة. ومع ذلك، فقد أثرت الهجرة على حجم السكان بشكل كبير في بعض البلدان والمناطق، بما في ذلك في البلدان التي ترسل أو تستقبل أعدادا كبيرة نسبيا من المهاجرين لأسباب اقتصادية أو في البلدان التي تأثرت من تدفق اللاجئين.

وعموما، ففي الفترة من 1980 - 2015، كانت المناطق الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا برصيد هجرة موجب مع تفوق لصالح أمريكا الجنوبية، في حين كانت أفريقيا وآسيا



وأمرىكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طاردة لسكانها ووصل متوسط صافي الهجرة السنوية من عام 2000 إلى عام 2015، إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا إلى 2.8 مليون شخص سنويا.

Figure 7 Average annual net migration by region, 1980-2015



Source: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2017). World Population Prospects: The 2017 Revision. New York: United Nations.

ثانيا-3- متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز):

في يونيو 1981، أعلن علماء في الولايات المتحدة عن أول دليل سريري لمرض عرف لاحقا باسم متلازمة نقص المناعة المكتسب أو الإيدز. وفي عام 1983، اكتشف سبب الداء وهو فيروس نقص المناعة البشرية.

يرى 13% من الديمغرافيين أن الإيدز سيبقى من القضايا الهامة التي تشغل العالم في العشرين سنة المقبلة، ومنذ بداية تفشي الوباء، أصيب نحو 78 مليون شخصا (71-87) بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفي نحو 39 مليون شخصا (35-43) من الأمراض المرتبطة بالإيدز. وفي عام 2014، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية إلى 36.9 (33.2 مليوناً - 37.2 مليوناً). وسجلت نسبة الإصابة الجديدة بالفيروس انخفاضا بـ 35% و 42% انخفاضا في نسبة الوفيات التي يسببها الفيروس.

ثانيا-4- التحضر:

ذكرت الأمم المتحدة، أنه من المتوقع أن يعيش 2.5 مليار شخص في المناطق الحضرية بحلول عام 2050. وقالت شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تقرير



آفاق التحضر في العالم لعام 2014، "إن 54% من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية وهي نسبة يتوقع أن ترتفع إلى 66% بحلول عام 2050."

ويسلط المسح الجديد الضوء على الحاجة إلى أجندة ناجحة للتخطيط الحضري وإعطاء اهتمام أكبر للمدن الصغيرة حيث يقيم فيها حالياً ما يقرب من نصف سكان العالم. ومن المتوقع أن تتغير التركيبة السكانية في المستقبل، حيث تقع "المدن الضخمة" في مرتبة المدن الحضرية الصغيرة نسبياً، ولاسيما في البلدان النامية، حيث سيزداد عدد السكان.

وتشير التوقعات إلى أن التحضر جنباً إلى جنب مع النمو الإجمالي سيساهم في قفزة تصل إلى 2.5 مليار ، حيث يتوقع 37% من النمو في الهند، التي يوجد فيها حالياً أكبر عدد من السكان في المناطق الريفية، ومن ثم الصين ونيجيريا

إن تركيز السكان في المناطق الحضرية وزيادة أنشطتهم يشكك في مستقبل ومسؤولية المجتمعات فيما يتعلق بطريقة استهلاك الموارد ومعالجة نفاياتها. فإذا تمكنت البلدان الصناعية من إتقان الوظائف الحضرية الرئيسية، مثل الإسكان والبنية التحتية والمعدات وشبكات النقل ، فإنها تختلف في البلدان الأخرى التي تتعايش فيها الحداثة والفقر في كثير من الأحيان والتي تواجه إلى حد كبير أنظمة جزئية أو غير مناسبة، أو بنية تحتية ضعيفة أو غير موجودة في القطاعات الحيوية مثل الطرق، وإمدادات مياه الشرب، وإمدادات الكهرباء، وشبكات الصرف الصحي.

وعلى العكس من ذلك ، تعمل التركزات البشرية على تسهيل الإدارة اللوجيستية، وتخفيض تكاليف إدارة النقل، والخدمات الصحية، والأمن، والتعليم وغيرها، والحد من فقدان الإنتاجية. ويرى البعض أن التحضر يحتوي على سبل علاج لاختلال توازنه، مما يسمح بحفظ الموارد الطبيعية على نحو أفضل وتحسين إدارة السكان المتساوين في الاستثمار. في الواقع، لا يؤدي التركيز الحضري تلقائياً إلى التلوث، أو تدهور الموارد، أو الإفراط في إنتاج النفايات. ويرجع ذلك أساساً إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وعدم وجود إدارة حضرية جيدة. ومع أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من 4٪ من مساحة الأرض، من المرجح أن تقدم المدن أفاقاً جيدة للاستدامة على المدى الطويل.

ثانيا-5- الحق في الانجاب والصحة الانجابية:

يرى أكثر من 10% من علماء الديمغرافيا أنه الاتجاه الذي سيطبع السنوات المقبلة، ويعد مؤتمر عدم المساواة في صحة الأم وبقاء المواليد الجدد من أهم المؤشرات التي تعبر عن إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمساواة فيها، هي نسبة المواليد الجدد (حديثي الولادة) الذين يبقون أحياء إلى ما بعد الشهر الأول من عمرهم. وتدل وفيات المواليد على ضعف صحة الأم، وانخفاض مستوى الرعاية التي تتلقاها الأمهات خلال الحمل والولادة عن الحد المطلوب. تختلف معدلات وفيات المواليد الجدد تبعاً لمكان إقامة الأم والمولود بين المناطق الحضرية والريفية.

وتبلغ نسبة حالات الحمل غير المرغوب فيها 43%، والحمل غير المرغوب به أكثر شيوعاً بين النساء الريفيات والفقيرات والأقل تعليماً، وتكون معدلات الخصوبة في معظم البلدان أعلى بين الشرائح السكانية الأشد فقراً عما هو عليه الحال بين المجموعات الأعلى دخلاً، وفي البلدان التي يكون معدل الخصوبة الإجمالي فيها منخفضاً نسبياً، تكون الفجوة في الخصوبة بين الأثرياء والفقراء صغيرة نسبياً أيضاً.

وقد نتج عن هذا الإهمال للحقوق الجنسية والإنجابية 80 مليون حمل غير مرغوب به كل سنة، و 22 مليون إجهاض غير مأمون و 358.000 وفيات نفسية.

كما يمكن للتخفيف من عدم المساواة في الصحة، وبالتحديد الصحة الإنجابية، أن يؤثر إيجابياً على الانظمة الاقتصادية من خلال "العائد الديمغرافي". والعائد الديمغرافي هو إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إحداث تغييرات في البنية العمرية للسكان، حيث تكبر حصة السكان الذين هم في سن العمل بالمقارنة مع حصة السكان الذين ليسوا في سن العمل.

ويرتبط العائد الديمغرافي بحدوث تحول ديمغرافي، وهو يبدأ مع انخفاض معدلات الوفاة لدى الأطفال والرضع نتيجة لزيادة إمكانية الوصول إلى اللقاحات والمضادات الحيوية، والمياه الآمنة، والنظافة، والتغذية الأفضل. وعندما يدرك الزوجان أو الشريكان أنهما غير مضطرين لإنجاب العدد الكبير نفسه من الأطفال بغية الوصول إلى حجم الأسرة المرغوب، تبدأ معدلات الخصوبة بالانخفاض.

خاتمة:

يعتبر الانخفاض في معدل الخصوبة وطول عمر الأفراد من الاتجاهات الرئيسية للاتجاهات السكانية في المستقبل ، لذا فإن التحديات الديموغرافية في قلب القضايا المجتمعية؛ وهي من صلب العمل لمخطط الديموغرافيا ، الذي يركز على تحليل البيانات وإنتاج مؤشرات. وبالنسبة لعلماء الديموغرافيا ، فإن الأرقام مهمة لأنها تتحدث؛ إذ تتعلق بالمسائل الأساسية المتمثلة في الوصول المتساوي إلى موارد المجتمع الهامة، مثل التعليم والصحة.

ويجب الاقتناع بأن بحث ومؤشرات الديموغرافيا هي أدوات سياسية قوية ينبغي إعطاؤها مكانتها التي تليق بها.



قائمة المراجع والمصادر:

- (1) خالد زهدي خواجه، الهجرة الداخلية: مفاهيم ومقاييس، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الكويت.
- (2) رولان بريس، معجم علم السكان، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، 2008، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة. 429ص.
- (3) محمد فتحي أبو عيانة 1980، جغرافية سكان الاسكندرية؛ دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 736ص.
- (4) منير عبد الله كرادشة 2009، علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن.
- (5) عبد القادر القصير 1992، "الهجرة من الريف إلى المدن"، دار النهضة العربية، بيروت، 399ص.
- (6) علي عبد الرازق جلي 2011، "علم اجتماع السكان"، دار المسيرة، عمان، 397ص.
- (7) عبد اللطيف بن أشهوا، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، المطبعة التجارية، الجزائر.
- (8) عماد مطير الشمري 2012، الجغرافية السكانية "أسس وتطبيقات"، دار أسامة، عمان-الأردن.
- (9) عميرة جويذة 2017، إحصاءات السكان في الجزائر، دار عالم الأفكار.
- (10) فراس عباس فاضل البياتي 2017، البناء السوسيوديمغرافي للمجتمع؛ قراءات في علم الاجتماع السكاني، دار الراية، عمان-الأردن.
- (11) فايز العيسوي، 2005: أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.



12) صالح الصقور، 2002 " الهجرة الداخلية؛ الضخ الريفي والتضخم الحضري؛ أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن/ حالة تطبيقية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 324ص.

13) رشود الخريف، 1998: التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم في الفترة 1394-1413هـ، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية. العدد 211، ديسمبر 1998.

14) عباس فاضل السعدي، 2012: العلاقة بين تيارات الهجرة والمسافة في العراق عام 1997، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 10، مارس 2012. العراق، ص 268-297.

15) أشرف زكريا العبد، 1996، الهجرة الداخلية لاقليم القاهرة الكبرى 1976-1986، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا.

16) نعيمة أوطالب ، 2005، الهجرة الداخلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الديمغرافيا، جامعة وهران.

17) الأمم المتحدة، 2009: مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمسكن، وقرات احصائية، العدد 67، التنقيح 2، نيويورك، 472ص.

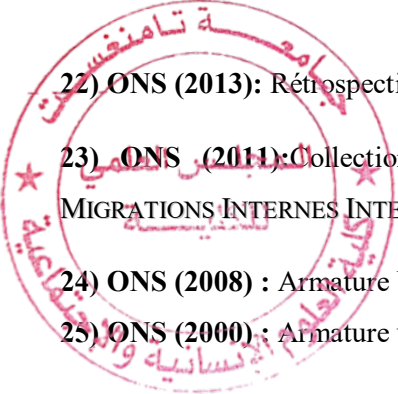
18) توماس مالتوس، ترجمة: فادي الطويل، 2016: نظرية السكان ؛ مبحث في مبدأ السكان وتأثيره في مستقبل تطور المجتمع، دار الفرقد، الشارقة.

18) Pressat Roland 1980. Le vocabulaire de la démographie. In: Population, 35^e année, n°4-5, pp. 849-859;

19) Pressat Roland 1979; Dictionnaire de Démographie, presses universitaires de France.

20) TABUTIN. D, 1984 ,la collecte des données en Démographie, ORDINA EDITIONS, BELGIQUE, 258p

21) ONS (2017) : Données Statistiques N°816. Edition O.N.S. Alger.



22) ONS (2013): Rétrospective Statistique 1962 / 2011 - Edition 2013

23) ONS (2011): Collections Statistiques N° 159/2011, Série S : Statistiques Sociales, LES MIGRATIONS INTERNES INTERCOMMUNALES A travers les résultats exhaustifs du RGPH 2008

24) ONS (2008) : Armature Urbain, in Collections Statistiques N°. Edition O.N.S. Alger.

25) ONS (2000) : Armature urbain, RGPH 1998, in collections Statistiques N°97. Edition O.N.S. alger

26) ONS (1999) : Résultats du RGPH 1998, échantillon 1/10, in Collections Statistiques N°80, Série Résultats N°1. Edition O.N.S. Alger.

27) ONS (1993) : Données synthétiques par Wilaya RGPH 1987, in Collections Statistiques, N°54, Série Résultats V5. Edition O.N.S. Alger.